وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة وهران 2 محمد بن أحمد
Ministry of Higher Education and scientific research
University of Oran 2 Mohamed Ben Ahmed

السنة ثالثة ليسانس
تخصص
علاقات دولية

سلسلة محاضرات لطلبة كلية الحقوق والعلوم السياسية

# محاضرات في مقياس

# العلاقات الأورومغاربية

جامعة وهران 2 محمد بن أحمد
المجلس العلمي
كلية الحقوق والعلوم السياسية

من إعداد: الأستاذ بليل محمد

وحدة البحث: الدولة والمجتمع
2024/2023

# الفهرس


| المحتوى | الصفحة |
|---|---|
| **مقدمة** | **3** |
| **المبحث الأول: المفاهيم الأساسية للعلاقات الأورو–مغاربية** | **5** |
| المطلب الأول: مفهوم العلاقات الدولية وتأثيرها على المجال الأورو–مغارب | **6** |
| 1) التفاعلات السياسية: | **7** |
| أ) الأناركية البنائية: | **8** |
| ب) السلوك الأناني: | **8** |
| ج) البنية الهرمية | **8** |
| د) تأثير هيكلية النظام على سلوك الدول | **8** |
| هـ) التأثير النظري والتطبيق العملي | **9** |
| 2) التفاعلات الاقتصادية: | **10** |
| أ) القوة الناعمة (Soft Power): | **11** |
| ب) النفوذ الاقتصادي: | **11** |
| 3) التفاعلات الثقافية: | **13** |
| أ) تأثير التفاعل الثقافي على التحالفات: | **13** |
| ب) التنافرات الحضارية: | **13** |
| ج) تأثير الهوية الثقافية على السياسات الخارجية: | **13** |
| د) التحولات الثقافية كسبب للصراعات: | **14** |


جامعة وهران 2 محمد بن أحمد
المجلس العلمي
كلية الحقوق والعلوم السياسية

14

هـ) الحضارات كوحدات متنافسة:

و) الأمن الثقافي 14

المطلب الثاني: الوسائل الجديدة لإدارة التقارب الأورومغاربي 16

**المبحث الثاني: العلاقات الأورومغاربية في الفضاء الأورومتوسطي** 23

المطلب الأول: العلاقات الأورومغاربية في إطار الديناميات الإقليمية الأورومتوسطية 26

المطلب الثاني: العلاقات الأورومغاربية في القرن الحادي والعشرين 32

**المبحث الثالث: طبيعة العلاقات بين دول المنطقة المغاربية والإتحاد الأوروبي** 38

المطلب الأول: العلاقات بين الجزائر والإتحاد الاوروبي 39

المطلب الثاني: العلاقات بين تونس والاتحاد الأوروبي 42

المطلب الثالث: علاقات المغرب مع الاتحاد الأوروبي 44

**خاتمة** 49

**قائمة المصادر والمراجع** 52

## مقدمة:

تتسم العلاقات الأورومغاربية بأهميتها البالغة في الساحة الدولية، حيث تمثل نقطة تلاقٍ حضاري بين العالم العربي والعالم الأوروبي، مع مراعاة التأثير الكبير للعلاقات بين المغرب العربي والاتحاد الأوروبي على مسارات التطور الاقتصادي والسياسي في هذه المنطقة. تلعب هذه العلاقات دورًا حيويًا في تشكيل المستقبل الإقليمي والدولي، وتعكس تفاعلًا ديناميكيًا بين مختلف اللاعبين والقضايا ذات الاهتمام المشترك.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية - قسنطينة 2 - محمد بن أحمد
كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية
المجلس العلمي

هذه المطبوعة تهدف إلى تقديم مقياس شامل لدراسة العلاقات الأورومغاربية، لتزويد طلبة السنة الثالثة في تخصص علاقات دولية بأدوات تحليلية قوية لفهم تفاعلات القضايا الحالية والتحديات التي تواجه هذه المنطقة. يستند المقياس إلى مفاهيم نظرية وأساليب بحث حديثة، مما يمكن الطلبة من الوصول إلى رؤى عميقة حول الديناميات السياسية والاقتصادية والثقافية في هذا السياق .

سيقوم هذا المقياس بتحليل العديد من القضايا المهمة، بدءًا من التحولات الاقتصادية في المنطقة وصولاً إلى التحديات الأمنية والثقافية. سنستكشف تأثير العلاقات الأورومغاربية على المؤسسات الإقليمية والدولية، وكيف يمكن للمشاركين في هذا السياق أن يلعبوا دورًا مؤثرًا في تشكيل مسار المستقبل. من خلال الفهم العميق لهذه العلاقات، يتوقع أن يتمكن الطلبة من تقديم تحليلات متقدمة وتقييم شامل للتطورات الحالية والمستقبلية في هذا السياق الإقليمي الحيوي.

تعد هذه المطبوعة إضافة قيمة لفهم العلاقات الأورومغاربية وتأثيرها على المستوى الدولي. سيتم توجيه الطلبة نحو تطوير مهاراتهم في تحليل السياقات السياسية والاقتصادية والثقافية المعقدة. كما سيتاح لهم الفرصة لاستكشاف الآثار المتبادلة لهذه العلاقات وتأثيرها على التحولات الإقليمية والعالمية.

سيتناول المقياس أيضًا مفاهيم التكامل الإقليمي والتعاون الدولي، وكيف يمكن للدول في هذه المنطقة الاستفادة من العلاقات مع الاتحاد الأوروبي لتعزيز التنمية المستدامة وتحقيق الاستقرار. سيشجع الطلبة على تطبيق النظريات والمفاهيم على حالات دراسية عملية، مما يعزز فهمهم للتحديات والفرص التي تواجه الدول في هذا السياق.

في نهاية هذا المقياس، سيكون لدى الطلبة القدرة على تقديم تحليلات دقيقة ومستندة إلى الأدلة، وفهم أعماق التفاعلات بين الأطراف المختلفة في العلاقات الأورومغاربية. سيتمكنون من تقديم آراء نقدية بناءة حول التطورات الراهنة والمستقبلية، مما يسهم في إثراء النقاش وتعزيز الوعي بأهمية هذه العلاقات في سياق العلاقات الدولية.

# المبحث الأول:

## المفاهيم الأساسية للعلاقات الأورو–مغاربية

العلاقات الأورو–مغاربية تمثل جوهر التفاعل والتبادل بين منطقتين تاريخيتين مترابطتين: القارة الأوروبية والمنطقة المغاربية بما فيها شمال إفريقيا. تشكل هذه العلاقات مجموعة من الروابط السياسية والاقتصادية والثقافية التي تمتد لعدة قرون وتتأثر بالأحداث التاريخية والتطورات السياسية العالمية.

تتأثر العلاقات الأورو–مغاربية بتطور الأنظمة السياسية والاقتصادية والثقافية في البلدان المشمولة بهذه العلاقات. فمنذ بداية العلاقات بين القارتين، شهدت الأنظمة السياسية تحولات كبيرة تراوحت بين النزاعات والتعاون، بينما تغيرت الأوضاع الاقتصادية من فترة إلى أخرى بحسب الظروف الاقتصادية العالمية والمحلية.

مفهوم العلاقات الأورو–مغاربية يتجاوز مجرد العلاقات الثنائية بين الدول ليشمل الروابط الإقليمية والمتعددة الأطراف. فهو يتضمن التفاعلات الثقافية والتاريخية التي تميز هذه المنطقة، ويبرز العوامل الجيوسياسية والاقتصادية التي تؤثر على تشكيل هذه العلاقات وتطورها.

تعتبر العلاقات الأورو–مغاربية مجالًا متنوعًا يتضمن التحديات والفرص. يتمحور التحليل حول فهم الديناميات السياسية والاقتصادية التي تحدد سير هذه العلاقات، وكيفية تأثيرها على مستقبل القارتين والمنطقة.

يسعى استكشاف هذه المفاهيم الأساسية إلى فهم أعمق للعوامل التي تشكل العلاقات الأورو–مغاربية وتوجهها. سيساهم هذا الفهم في تحديد التحولات المستقبلية والسياسات الفعالة التي يمكن أن تسهم في تطوير وتعزيز هذه العلاقات المتشابكة.

المجلس العلمي

تلخيصًا، فهذه المقدمة تهدف إلى فتح أبواب الفهم الأساسي للعلاقات الأورو-مغاربية، مستندة إلى التاريخ والثقافة والسياسة، ليسهم ذلك في تحليل وفهم عميق للتحولات والتطورات في هذه المنطقة الحيوية من العالم.

## المطلب الأول:

## مفهوم العلاقات الدولية وتأثيرها على المجال الأورو–مغاربي

في بداية هذه الوحدة، سنقوم بفهم جوهر العلاقات الدولية وكيف يمكن أن تكون هذه العلاقات ذات تأثير على المستوى الأورو–مغاربي. سنركز على استكشاف مفهوم العلاقات الدولية كفرع من العلوم السياسية، وكيف يتسبب تفاعل الدول وتبادلها في تحديد طابع العلاقات بين منطقة الاتحاد الأوروبي والمغرب.

أولًا وقبل كل شيء، يجب أن ندرك أن مفهوم العلاقات الدولية يتعلق بالتفاعلات والروابط بين الدول على الساحة العالمية. يركز على فهم كيفية تشكيل القرارات الدولية، وكيف يتبادل الأفراد والمؤسسات والدول المصالح والتأثيرات. هذا التحليل يعتمد على العديد من النظريات والمفاهيم مثل نظرية الواقعية والليبرالية، وهو يسعى لفهم الديناميات التي تحدث على الساحة الدولية.

عند التركيز على منطقة الاتحاد الأوروبي والمغرب، يظهر تأثير تلك الديناميات بشكل محدد. فتحليل هذه العلاقات يكون ضروريًا لفهم كيف تتنوع التفاعلات بين الكيانات الدولية وكيف يتم تحديد طابع العلاقات بين المنطقتين.

يمكن أن يكون التأثير على المستوى الأورو–مغاربي واسع النطاق، بدءًا من الجوانب السياسية والاقتصادية إلى الأبعاد الثقافية. على سبيل المثال، قد يتضمن تأثير العلاقات

الأورو–مغاربية على الجانب الاقتصادي تبادل التجارة والاستثمار، في حين يمكن أن يكون التأثير السياسي مرتبطًا بالتعاون السياسي وتبادل الخبرات في المجالات الحكومية.

تكمن أهمية هذا التحليل في فهم كيف يتم بناء التفاعلات الدولية وكيف يتم تحديدها بشكل محدد بين المنطقة الأوروبية والمغربية. يمكن أن يساعد هذا الفهم في رؤية الفرص والتحديات التي تواجه العلاقات بين هاتين المنطقتين وكيف يمكن تحسينها لتحقيق أقصى استفادة للأطراف المعنية.

تمثل العلاقات الدولية ميدانًا معقدًا يركز على فهم التفاعلات بين الدول على الساحة العالمية. تكمن أهمية هذا الميدان في فهم كيف يتبادل الأفراد والكيانات الدولية المصالح والتأثيرات. يشكل المفهوم الأساسي للعلاقات الدولية نقطة انطلاق حاسمة لفهم كيف يتباين تأثير هذه العلاقات على المستوى الأورو–مغاربي.

## I. المفهوم الأساسي للعلاقات الدولية :

تعكس العلاقات الدولية التفاعلات السياسية والاقتصادية والثقافية بين الدول. يتنوع هذا التفاعل من التعاون السياسي والاقتصادي إلى الصدامات والتنازعات. يُفهم الميدان بوصفه فرعًا من العلوم السياسية، ويركز على فحص تكوين القرارات وديناميات القوة والتفاعلات الثقافية.

1) **التفاعلات السياسية** :تتنوع التفاعلات السياسية في العلاقات الدولية بين التعاون والتنافس والتصادم. يشير العديد من المفكرين إلى أهمية تحليل كيفية تشكيل الدول لسياستها الخارجية وكيفية تأثيرها على الأمن والاستقرار الإقليمي والدولي. ويسلط التحليل النظري لـ كنيث والتز على هيكلية النظام الدولي وتأثيرها على سلوك الدول.

واحدة من المفاهيم المحورية في تحليل والتز هي هيكلية النظام الدولي. يعتبر النظام الدولي مجتمعًا من الدول تتفاعل وفقًا لقوانين وأوضاع معينة. وفي سياق هيكلية النظام، ينظر والتز إلى الدول كوحدات رئيسية تتنافس لتحقيق مصالحها الوطنية، ومن أهم المفاهيم التي يركز عليها والتز في تحليله للعلاقات الدولية: [1]

أ) **الأناركية البنائية** :يشير والتز إلى أن النظام الدولي يعيش في حالة من الأناركية، حيث لا توجد هيئة تنظيمية فعّالة. ومن هنا ينشأ الحاجة لفهم كيف تتعامل الدول مع هذا النوع من الأنظمة.

ب)**السلوك الأناني** :يُفترض في هذا التحليل أن الدول تتصرف بشكل أناني لتحقيق مصالحها الوطنية. هذا يعكس فكرة النظرية الواقعية التي تشدد على البحث عن القوة والأمان كأساس للسلوك الدولي.

ج) **البنية الهرمية** :واحدة من المفاهيم البارزة التي قدّمها والتز هي فكرة البنية الهرمية. يُشير والتز إلى أن هيكلية النظام تميل إلى الهرمية، حيث تكون هناك دول قوية ودول ضعيفة. يتجلى هذا التوزيع في تأثير القوى الكبيرة على النظام وسلوك الدول الصغيرة.

د) **تأثير هيكلية النظام على سلوك الدول** :وفقًا لوالتز، يتأثر سلوك الدول بشكل كبير بهيكلية النظام الدولي. على سبيل المثال، في نظام ذو هيكلية هرمية، قد تتجه الدول القوية نحو الحفاظ على التوازن القوى لضمان استمرار سيطرتها، بينما تتوجه الدول الضعيفة نحو تشكيل تحالفات لتحقيق الحماية والأمان.

[1] See : Kenneth Waltz., Theory of International Politics. Reading, MA: Addison-Wesley, 1979).

هـ) **التأثير النظري والتطبيق العملي** :كتاب والتز يعتبر إسهامًا هامًا في فهم العلاقات الدولية. يشدد والتز على أهمية هيكلية النظام وتأثيرها على سلوك الدول، مما يقدم إطارًا نظريًا لتحليل التفاعلات في النظام الدولي.

تقدم نظرية والتز في "*Theory of International Politics*" فهمًا عميقًا لكيفية تأثير هيكلية النظام الدولي على سلوك الدول. يُعتبر الكتاب مرجعًا هامًا في دراستها للقوى والعلاقات الدولية، ويظل إسهامًا ثريًا في تطوير نظريات الواقعية في المجال.

في حين يذهب *Alexander Wendt* إلى إبراز أهمية التفاعلات الاجتماعية ودور الهوية في تحديد السلوك الدولي، في مقالته *Anarchy is What States Make of It: The Social Construction of Power Politics*:[1]

في مقاله "*Anarchy is What States Make of It: The Social Construction of Power Politics*"، يسعى ألكسندر ويندت إلى تحويل الانتباه نحو عنصر مهم يتجاهله العديد من المفكرين في العلاقات الدولية، وهو العنصر الاجتماعي ودور الهوية في تحديد السلوك الدولي، ومن أهم المفاهيم التي يعتمدها ويندت في تحليله للعلاقات الدولية:

أ) **الانتقال من الواقعية إلى التفاعلات الاجتماعية** :ويندت يقدم تحولًا مهمًا عندما ينتقل من التركيز الواقعي على هيكلية النظام إلى التفاعلات الاجتماعية. بدلاً من النظر إلى الدول كوحدات ذات هويات ثابتة، يؤكد ويندت على أهمية فهم كيف يتم بناء الهوية الدولية اجتماعيًا وكيف يمكن أن يؤثر ذلك على سلوك الدول.

ب)**البناء الاجتماعي للهوية** :وفقًا لويندت، تعتبر الهويات الدولية ناتجة عن عملية بناء اجتماعية. يشير إلى أن الدول تشارك في تكوين تصوراتها حول الذات والآخرين من

[1] Alexander Wendt, Anarchy is What States Make of It: The Social Construction of Power Politics. International Organization, 1992, 46(2), 391-425).

خلال التفاعلات الاجتماعية. يتمثل هذا في استخدام اللغة، وتاريخ الدول، والمفاهيم الثقافية، والتفاعلات الإنسانية.

ج) **الأنظمة الدولية كنتاج اجتماعي** :ويندت يؤكد أن الأنظمة الدولية نفسها هي منتجات للعمليات الاجتماعية، وليس مجرد هيكل ثابت. يعني هذا أن المفهوم التقليدي للأنظمة الدولية كأنظمة محددة يمكن تغييره بواسطة التفاعلات الاجتماعية وتغيير هويات الدول.

د) **تأثير الهوية على السلوك الدولي** :يقترح ويندت أن فهم الهوية يمكن أن يشكل جزءًا أساسيًا من تحليل السلوك الدولي. يُظهر كيف أن الهوية يمكن أن تؤثر على قرارات الدول وتوجيهاتها، وكيف يمكن أن يؤدي تغيير الهوية إلى تغيير في سلوك الدول.

هـ) **الآثار على نظرية النظام الدولي** :مقالة ويندت تسهم في تطوير نظرية النظام الدولي من خلال إضافة البُعد الاجتماعي ودور الهوية. يُقدم ويندت نهجًا مبتكرًا يفسر كيف يمكن أن تتشكل وتتغير الهويات الدولية في ظل نظام دولي معين.

2) **التفاعلات الاقتصادية** :تشمل التفاعلات الاقتصادية تبادل السلع والخدمات والاستثمار، وتتأثر بالأنظمة الاقتصادية الدولية. يركز المفكرون في هذا السياق على كيفية تأثير العلاقات الاقتصادية على القوة والتفاعلات بين الدول، وفيما يلي نستعرض جملة من المفاهيم لأبرز المنظرين في ذات السياق:

بداية مع مفهوم جوزيف ناي للقوة اللينة والنفوذ الاقتصادي، وهو عالم سياسة أمريكي وأستاذ في العلاقات الدولية، قدم مفهوم القوة اللينة (*Soft Power*)

كإحدى أساليب تحقيق التأثير والنفوذ في الساحة الدولية، ومن أهم المفاهيم التي يعتمدها ناي والمستوحاة من كتابه حول "القوة الناعمة" نذكر[1]:

أ) **القوة الناعمة** :(***Soft Power***) القوة اللينة تمثل قدرة الدولة على تحقيق أهدافها من خلال جاذبيتها وإقناع الآخرين بالانخراط في رؤيتها وتحقيق مصالحها بشكل طوعي. وبينما يعتبر النوع التقليدي من القوة (القوة العسكرية والاقتصادية) يعتمد على التهديد والجبر، تعتمد القوة اللينة على الجذب والإقناع. وتتمثل أهم مكونات القوة الناعمة:

- **الثقافة والفنون** :يُشير ناي إلى أن الثقافة والفنون تلعب دورًا كبيرًا في بناء القوة اللينة. من خلال الأفلام والموسيقى والأدب، يمكن للدولة تشكيل صورة إيجابية عن نفسها.
- **التعليم** :يركز على أهمية النظام التعليمي في تعزيز القوة اللينة. الجامعات والمؤسسات التعليمية تلعب دورًا في نقل القيم والمعرفة وتبادل الثقافة.
- **التبادل الثقافي** :يشدد على أهمية التبادل الثقافي بين الدول لتعزيز فهم متبادل وتقارب بين الشعوب.

ب)**النفوذ الاقتصادي** :يُركز ناي أيضًا على أهمية النفوذ الاقتصادي في تحقيق القوة اللينة. يربط بين التأثير الاقتصادي والقوة اللينة، حيث يعتبر النفوذ الاقتصادي وسيلة فعّالة لتعزيز الصورة الإيجابية للدولة. وتتمثل أهم مكونات النفوذ الاقتصادي:

[1] See: Joseph S. Nye Jr., Soft Power: The Means to Success in World Politics, (U.S.A.? PublicAffairs: 2004).

- **الاقتصاد والتجارة** :يُشير إلى أن قوة الاقتصاد والتجارة تلعب دورًا كبيرًا في تحقيق التأثير اللين. الاستقطاب الاقتصادي والقدرة على تحقيق رغبات الدول الأخرى يُعزز من تأثير الدولة.

- **الاستثمار الأجنبي المباشر** :يرى ناي أن جذب الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم في تعزيز القوة اللينة، حيث يربط بين الاستثمار وبناء الصداقات والتحالفات.

وعليه، مفهوم القوة اللينة والنفوذ الاقتصادي الذي قدمه جوزيف ناي يسلط الضوء على أهمية التأثير الإيجابي والجاذبية في تحقيق الأهداف الدولية. يظهر أنه ليس القوة العسكرية وحدها هي المحرك الرئيسي لتحقيق التأثير الدولي، بل يلعب الجانبان اللين والاقتصادي دورًا حيويًا في تحديد مكانة الدولة في المشهد الدولي.

إذ يعتبر ناي أن استخدام القوة اللينة، والذي يعتمد على الجذب والإقناع بدلاً من التهديد والقسوة، يُمكن الدول من بناء صورة إيجابية وجاذبة لذاتها. يُبرز أهمية الثقافة والفنون في هذا السياق، حيث يعتبرها عناصراً أساسية لتشكيل صورة إيجابية عن الدولة وتعزيز تفهم الآخرين لقيمها وتقاليدها.

علاوة على ذلك، يُسلط ناي الضوء على الأبعاد الاقتصادية للنفوذ، حيث يعتبر الاقتصاد والتجارة وسيلة لتحقيق تأثير إيجابي وبناء علاقات قوية.

يُشير إلى أن تكوين الصداقات والتحالفات يمكن أن يستند إلى القوة الاقتصادية والقدرة على تحقيق مصالح متبادلة. ومن خلال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، يمكن للدولة تعزيز مكانتها في المجتمع الدولي وتحقيق تأثير أكبر.

في الختام، يقدم مفهوم جوزيف ناي للقوة اللينة والنفوذ الاقتصادي رؤية شاملة تركز على أهمية السلطة اللينة والأبعاد الاقتصادية لتحقيق النجاح الدولي.

3) **التفاعلات الثقافية:** :تشير التفاعلات الثقافية إلى تبادل الأفكار والقيم واللغات بين الثقافات المختلفة. يركز المفكرون في هذا المجال على كيفية تأثير التفاعلات الثقافية على فهم الآخر وبناء الثقة، مثلما يستعرض صامويل هنتجتون تأثير العوامل الثقافية في تكوين التحالفات والتنافرات الدولية.

في كتابه "صدام الحضارات"، يستعرض صامويل هنتنجتون تأثير العوامل الثقافية في تكوين التحالفات والتنافرات الدولية بشكل شامل. يركز هنتنجتون في هذا السياق على الفكرة الرئيسية للتصادمات المستقبلية بين الحضارات المختلفة، ويعتبر العوامل الثقافية أحد أبرز المحركات لتلك التحالفات والتنافرات. سأقدم توضيحًا لكيفية قراءة هنتنجتون لتأثير العوامل الثقافية في هذا السياق[1]:

أ) **تأثير التفاعل الثقافي على التحالفات** :يستعرض هنتنجتون كيف يمكن أن تكون العوامل الثقافية محركًا قويًا لتكوين التحالفات بين الدول. يركز على كيف يمكن للدول ذات الخلفيات الثقافية المشتركة أن تجد توافقًا أكبر في القضايا الدولية وتشكل تحالفات استنادًا إلى التشابه الثقافي.

ب)**التنافرات الحضارية:** يشير هنتنجتون إلى أن التنافرات الحضارية يمكن أن تنشأ نتيجة للاختلافات الثقافية الكبيرة بين الحضارات المختلفة. يرى أن هذه الاختلافات يمكن أن تكون مصدرًا للصدامات والتوترات بين الدول.

ج) **تأثير الهوية الثقافية على السياسات الخارجية:** يقدم هنتنجتون رؤيته لكيف يمكن للهوية الثقافية للدولة أن تتسلل إلى سياستها الخارجية. يعتبر أن القيم والمعتقدات الثقافية يمكن أن تلعب دورًا حاسمًا في تشكيل سياسات الدولة وتوجهاتها في المشهد الدولي.

[1] See : Samuel Huntington, The Clash of Civilizations: The New World Order, (U.S.A., Simon & Schuster, 1996).

د) **التحولات الثقافية كسبب للصراعات:** يقدم هنتنجتون وجهة نظره بشأن كيف يمكن للتغيرات الثقافية أن تكون مصدرًا للتوترات والصراعات بين الدول، حيث يعتبر التغيرات في القيم والهويات الثقافية سببًا للتوترات.

هـ) **الحضارات كوحدات متنافسة:** يرسم هنتنجتون صورة للحضارات كوحدات متنافسة في الساحة الدولية، حيث يستند إلى التفاعلات الثقافية لتحديد العلاقات بين هذه الوحدات وطبيعة التنافس بينها.

و) **الأمن الثقافي:** يقترح هنتنجتون مفهوم الأمن الثقافي، حيث يعتبر الاستمرار في الحفاظ على الهوية والقيم الثقافية للدولة أمرًا حاسمًا للحفاظ على الأمن الداخلي والتعامل مع التحديات الدولية.

باختصار، يتناول هنتنجتون في "صدام الحضارات" التأثير العميق للعوامل الثقافية في تشكيل العلاقات الدولية وفهم التحالفات والتنافرات بين الحضارات المختلفة.

في الختام، يتعين أن نفهم التفاعلات السياسية والاقتصادية والثقافية في العلاقات الدولية كمجموعة متداخلة من الأبعاد. يُظهر تحليل هذه التفاعلات تعقيد العلاقات الدولية وأهمية فهم العوامل المتعددة التي تؤثر في السلوك الدولي.

يمثل تأثير العلاقات الدولية على المستوى الأورو-مغاربي مجالًا شاملاً لدراسة الفعاليات السياسية، والاقتصادية، والثقافية في هذا السياق الإقليمي المعقد. يعكس هذا التمهيد محاولة لفهم التفاعلات المعقدة بين دول منطقة الاتحاد الأوروبي والدول المغاربية العربية. تناول هذا المطلب جوانب متنوعة تشمل العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية، مما يتيح رؤية شاملة للمحللين واتخاذ قرارات استراتيجية مستنيرة.

بفتح باب التفكير في طبيعة العلاقات الدولية وكيف يمكن أن تتداخل هذه العلاقات لتشكل نمطًا معينًا على المستوى الأورو-مغاربي. تم التركيز على أهمية التفاعل الدولي في

تحديد مصير المنطقة، وكيف يمكن أن يلعب السياسيون والمفكرون دورًا حاسمًا في توجيه هذا التأثير.

تناول المطلب الأبعاد السياسية، حيث يتم استكشاف كيفية تشكيل القرارات السياسية المستوى الأورو-مغاربي. يتعمق التمهيد في تحليل القوى الدولية والإقليمية التي تلعب دورًا في هذا السياق، مما يلقي الضوء على كيفية توجيه المصالح السياسية لهذه الكيانات.

كما تناول الأبعاد الاقتصادية وكيفية تأثير العلاقات الدولية على المستوى الاقتصادي للمنطقة. يتعمق في مفهوم التكامل الاقتصادي وكيف يمكن أن يلعب دورًا حيويًا في تحقيق التفاعلات الإقليمية وتحفيز النمو الاقتصادي.

أما الجانب الثالث، يكز على الأبعاد الثقافية والتأثير المتبادل للثقافات بين الأوروبيين والمغاربة العرب. وكيف أن تبادل الخبرات الثقافية يمكن أن يعزز التفاهم المتبادل ويقوي روابط التعاون.

1) الأبعاد الاقتصادية :يعكس تأثير العلاقات الأورو-مغاربية على الجوانب الاقتصادية في تبادل التجارة والاستثمار بين الدول، مما يسهم في تحسين أوضاع الاقتصاديات وزيادة فرص العمل.

2) الأبعاد السياسية :يشمل التأثير السياسي تبادل التعاون في مواجهة التحديات الإقليمية، فضلاً عن تأثير القرارات السياسية في الاتحاد الأوروبي على سياسته تجاه المغرب والدول المغاربية.

3) الأبعاد الثقافية :تؤثر العلاقات الثقافية في تبادل الخبرات وتعزيز التفاهم المتبادل بين الشعوب، مما يسهم في تعزيز العلاقات الإنسانية وفتح أفق الفهم بين الثقافات المختلفة.

في نهاية المطاف، يبرز تحليل مفهوم العلاقات الدولية وتأثيرها على العالم الأورو–مغاربي أهمية فهم السياق الذي يحدث فيه هذا التفاعل. يتيح هذا الفهم فرص تحسين التعاون ومواجهة التحديات بشكل فعّال، مما يسهم في تحقيق تطور إيجابي على المستوى الأورو–مغاربي.

## المطلب الثاني:

## الوسائل الجديدة لإدارة التقارب الأورومغاربي

من أبرز المزايا التي تدعو إلى تحسين إدارة "التقارب الأورومغاربي" نستعرض[1]:

- التشابك الاستثنائي بين المجتمعات في المغرب العربي، والذي يتسم بكثافة كبيرة في الروابط التاريخية والاقتصادية والإنسانية والثقافية بين الدول المغربية وجيرانها الشماليين.
- حقيقة أن التعاون في هذه المنطقة كان يفلت من استمرار النزاع الصهيوني الفلسطيني الذي أثر بشكل كبير على عمل نظام البحر الأبيض المتوسط.
- العلاقات الجيدة بين فرنسا والدول المغاربية بعد انسحاب باريس من التدخل الأمريكي في العراق في 2003.
- تجديد حوار 5 + 5، الذي دعمه في فرنسا دائرة الاقتصاديين التي اقترحت تعزيز التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي عن طريق إنشاء "تحالف معزز" بينهم، يُصبح مرحلة نحو "مصير مشترك"10. ولنضيف أنه حتى داخل هيئات الاتحاد الأوروبي، تم الاعتراف بحاجة إلى "تعاون معزز" مع بعض الشركاء داخل عملية

[1] Jean-Robert Henry, « Les nouveaux modes de gestion de la proximité euromaghrébine », L'Année du Maghreb, Dossier: Le Maghreb avec ou sans l'Europe ? IX | 2013, pp. 39-56, para. 39. https://journals.openedition.org/anneemaghreb/1831

برشلونة، كما تم التأكيد على ذلك في مؤتمر البحر الأبيض المتوسط الذي عقد في نابولي في ديسمبر 2003، حيث كان المغرب العربي هو المستهدف بوضوح.

تُظهر تقارير المنظمات الدولية (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية) بانتظام استنتاجًا يفيد بالتبعية الاقتصادية القوية لدول المغرب العربي تجاه الاتحاد الأوروبي. تمتص أوروبا نحو 60% من صادرات المغرب العربي وتضمن 80% من الاستثمار الأجنبي المباشر. تعتمد تونس والمغرب بنسبة 80 إلى 90% على إيراداتهم السياحية من الأوروبيين، وتعتمد بنسبة تقدر بحوالي 90% من إجمالي تحويلات الأموال (صندوق النقد الدولي، 2011، ص 37). من بين جميع المناطق في الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط، يُعتبر المغرب العربي الذي يمتلك أعلى معدل للتبعية تجاه التجارة مع الاتحاد الأوروبي. تضع هذه التبعية القوية اقتصادات تونس والمغرب في وضعٍ هش في ظل تراجع النمو في أوروبا، كما أظهرته الأزمة في منطقة اليورو منذ عام 2008[1].

على النقيض من ذلك، يُمثل التجارة البينية في المغرب العربي حوالي 2% في المتوسط من قيمة إجمالي التجارة (بين 1 و5% حسب الدول) بين الدول الأعضاء في اتحاد المغرب العربي .(*UMA*) ووفقًا لخبراء منتدى البحر الأبيض المتوسط لمعاهد العلوم الاقتصادية تشكل ضعف التبادلات داخل المغرب العربي خسارة في إمكانيات التنمية للمنطقة، دون أن يكونوا قادرين على تحديد هذه الخسارة بدقة[2].

من الواضح أن اقتصادات دول المنطقة لا تحمل وزنًا حاسمًا كافيًا للتأثير في عمليات العولمة. تظل أسواق بلدان المغرب العربي معزولة للغاية، بينما ستخلق التكامل الإقليمي الشروط لتحقيق اقتصاديات الحجم مع سوق يضم ما يقرب من 100 مليون نسمة.

[1] Abdelwahab Biad, « La construction du Maghreb au défi du partenariat euro-méditerranéen de l'Union européenne », L'Année du Maghreb, Dossier: Le Maghreb avec ou sans l'Europe ? IX | 2013, pp 103-124, para. 16. https://journals.openedition.org/anneemaghreb/1866#tocto3n2
[2] Ibid., para. 17.

بالإضافة إلى ذلك، سيكون أحد الآثار الإيجابية لهذا هو جعل هذا السوق الإقليمي أكثر جاذبية للمستثمرين الأجانب، مما سيؤثر إيجابًا على النمو ومعدلات البطالة[1].

ومع ذلك، هل يكون لدى الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي مصلحة في تقليل حجم تبادلاتها الثنائية مع كل من دول المغرب العربي التي ستنتج عنها تطوير التجارة داخل المغرب العربي في قطاعات اقتصادية يمكن أن تكون فيها التكامل البيني مفيدًا (الطاقة، والصناعات النسيجية، والبتروكيماويات، والمنتجات الزراعية والغذائية)؟ قد تسهم التكامل الإقليمي في تقليل التبعية القوية تجاه الاتحاد الأوروبي، ولكن ستظل دول المنطقة تعتمد على أوروبا إلى حد كبير للحصول على جزء كبير من صادراتها (الهيدروكربونات، والمنتجات الزراعية وصناعات التحويل) وواردتها (المنتجات الصناعية ذات القيمة المضافة العالية، والتكنولوجيا، والخدمات)[2].

تدهور السياق الإقليمي، خاصةً على الجبهة الأمنية، قد أجبر أكثر على تقوية التعاون الإقليمي. خدمت التهديدات الإرهابية منذ التسعينيات كذريعة لتشديد القيود على حركة الأفراد والبضائع عبر الحدود الإقليمية. وهكذا، تبقى الحدود البرية بين الجزائر والمغرب مغلقة منذ عام 1994. تم التضحية جزئياً بالتكامل والتعاون الإقليمي لصالح أولويات أخرى. بالنسبة للجزائر، يقلل إنتاج النفط من جاذبية التكامل الإقليمي الذي لا تراه ضروريًا اقتصاديًا. أما بالنسبة للمغرب، فإن التعاون مع أوروبا يشكل بديلًا "مربحًا" لـ "عدم وجود مغرب عربي[3].

على عكس المنطق، يبدو أن دول المغرب العربي تتجاوز العوامل الرئيسية التي تواجهها، حتى وهي تواجه نفس التحديات التي يتم تذكيرنا بها بشكل منتظم في تقارير البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية: ضعف القدرة على التحمل تجاه

[1] Ibid., para. 18.
[2] Ibid., para. 19.
[3] Ibid., para. 20.

التصدير والاستيراد، خاصةً نحو أوروبا، بيئة غير جاذبة للاستثمار، أنظمة تعليم غير فعّالة، تقدير غير كافٍ للبحث العلمي وتطوير التكنولوجيا، بالإضافة إلى البطالة المستمرة بين الشباب، ولإغلاق هذا السياق الكئيب، مشكلة في الحوكمة (البنك الدولي، 2011).

الأزمة التي يعيشها النظام الأورو–متوسطي منذ ما يقرب من خمس سنوات تدعو إلى إعادة النظر في مسألة العلاقات بين أوروبا والمغرب العربي. لم تكن هذه العلاقات محل اهتمام أو تمييز خاص من قبل عملية برشلونة التي كانت أول أهدافها مرافقة عملية السلام في الشرق الأوسط. ومع ذلك، يجب أن تأخذ أي إدارة للعلاقات بين المغرب العربي وأوروبا في اعتبارها قرب المجتمعات في شمال وجنوب البحر الأبيض المتوسط وتشابكها الاقتصادي والبشري والثقافي الاستثنائي.

في الوقت الحالي، لا تفقد الاتحاد الأوروبي اهتمامه بالمغرب العربي، ولكن تعثر سياسته المتوسطية وقلة استجابته لـ "الربيع العربي" تترك المجال مفتوحًا أكثر فأكثر للاستراتيجيات الوطنية، مع منطق أكثر تنافسية من توحيد. على سبيل المثال، بينما تستخدم ألمانيا بشكل رئيسي الرافعة الاقتصادية لتوسيع تأثيرها، تستخدم فرنسا بقيادة فرانسوا هولاند الرافعات الدبلوماسية والعسكرية لاستعادة المبادرة في المغرب العربي وفي كل شمال غرب إفريقيا، عند تجاوز أوجه النقد الأكثر قابلية للتحدي في الفترة الرئاسية السابقة.

على الصعيدي الإقليمي، تشجع فشل الشراكة الأورو–متوسطية على إعادة تفعيل الحوار 5+5، حيث يسعى البلدان المجاورة للبحر الأبيض المتوسط إلى تعزيز علاقاتها الثنائية والعابرة للحدود وتحقيق تعاون فوق الوطني يمتد إلى قضايا الأمان. وبذلك، يساهم "5+5" بشكل غير مباشر في إعادة تحفيز اتحاد المغرب العربي. يجب أن تضاف إلى هذه الاستراتيجيات الوطنية والمتعددة الأطراف دور اللاعبين المدنيين، سواء كانوا أفرادًا أو مُنظَمين، الذين يسهمون بشكل متزايد في بناء البُعد البشري للفضاء الفرعي–إقليمي.

تظهر التبادلات بين الدول المغاربية على نحو غير كافٍ بالنسبة للتجارة الخارجية لدول المنطقة، وتكون أيضًا غير متنوعة. على سبيل المثال، يقوم المغرب بتصدير حمض الفوسفور والأسلاك والكابلات الكهربائية والمنتجات الغذائية إلى الجزائر بشكل أساسي، ويقوم بشكل رئيسي بالاستيراد من الجزائر الغاز والنحاس والتمور.

يلاحظ الخبراء عمومًا وجود ثلاثة أنواع من القيود المرتبطة ببيئة الأعمال في منطقة المغرب العربي، والتي تشكل عقبات للتنمية والنمو: "على مستوى الاقتصاد الكلي، بيئة قليلة التحفيز، ونقص في البنية التحتية الأساسية، وتكاليف عالية لعوامل الإنتاج. على مستوى الاقتصاد الصغير، غياب نظام معلومات فعال ونقص في قدرات إدارة الشركات. على مستوى الاقتصاد المتوسط، صعوبة الوصول إلى الائتمان البنكي، خاصة بالنسبة للاستثمار، ووجود نظام ضعيف لدعم الشركات، بما في ذلك وجود موارد ضئيلة للغاية"[1].

تم التعرف على العقبات التقنية التي تواجه التبادلات بين الدول المغاربية بشكل وافر من قبل الخبراء [2]. يمكن تصنيف هذه العقبات إلى ثلاث فئات:

- فرض رسوم وضرائب تجارية مرتفعة،
- نقص في بنية النقل بين دول المنطقة،
- تشريعات تجارية وجمركية وضريبية غير مناسبة وغير موحدة.

المؤسسات المالية الدولية تبرز بشكل منتظم ضرورة تعزيز التعاون الإقليمي وتحقيق مزيد من التحرير في التجارة لدول المغرب العربي من أجل الاستفادة الأفضل من تبادلاتها مع أوروبا ودمجها في العولمة. في هذا السياق، يجب على دول المنطقة تحديد ورفع الحواجز أمام

[1] Mebtoul Abderrahmane, « Le Maghreb dans son environnement régional et international. La coopération Europe/Maghreb face aux mutations géostratégiques mondiales », Notes de l'Ifri, avril, 2011, p.11.

[2] Sid Ahmed Abdelkader, 1998, « Le Maghreb, rencontre avec le troisième millénaire : l'impératif de Barcelone. Rapport introductif », Annuaire de l'Afrique du Nord, vol. XXXV, Paris, CNRS Éditions, p. 1-33.

التبادلات بين الدول المغاربية في البداية. تكمن الحلاول في التعاون في البداية لتقليل الحواجز التعريفية وغير التعريفية للتجارة داخل المغرب العربي، وضمان تناغم التشريعات والأنظمة في المجالات الاقتصادية والتجارية والضريبية والجمركية والبنكية لتحسين البيئة القانونية للأعمال في المنطقة.

تم تحديد العديد من القطاعات التي يمكن أن تكون حقيقية محفزات للتكامل الإقليمي: النقل (توصيل شبكات النقل الحديدية والطرق والجوية)؛ الطاقة (توصيل الشبكات الكهربائية وتقارب السياسات الطاقوية)؛ صناعة المواد الغذائية (استغلال اقتصاديات الحجم في إنتاجات متماثلة)؛ إصلاحات مصرفية تركز على التوجه نحو تمويل المشاريع الإقليمية؛ التعاون في سياسات المياه. يتم تمويل هذه المشاريع الهيكلية من وجهة نظر التعاون الإقليمي من خلال البنك المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية الذي تأسس في عام 1991 وأصبح أخيرًا تشغيله بناءً على القرار الذي اتخذته المؤتمر الوزاري للاتحاد المغاربي للتكامل الاقتصادي المنعقد في نواكشوط في يناير 2013[1].

أوصى صندوق النقد الدولي أخيرا بـ "رفع التدابير التدريجي للقيود الجغرافية" في المغرب العربي، مشيرًا ضمنيًا إلى إغلاق الحدود بين الجزائر والمغرب، مما يستلزم تسوية النزاعات ذات الطابع السياسي[2].

هناك عدة علامات تشير إلى انتعاش لا يُمكن إنكار في الاهتمام بالعلاقات بين أوروبا والمغرب العربي:

على الصعيدين الثنائي والإقليمي، اختار الرئيس الفرنسي "فرانسوا هولند" أن يُعطي الأولوية لتعزيز العلاقات بين فرنسا والمغرب العربي، وخاصة مع الجزائر. مع هذا البلد، الذي قرر في جويلية 2012 عدم دعوة فرنسا للاحتفال بالذكرى الخمسين لاستقلاله، كان تحسين

[1] Abdelwahab Biad, Op.Cit, para.27.
[2] Ibid., para. 28.

العلاقات مذهلاً في غضون بضعة أشهر. تم إعداد زيارة "فرانسوا هولند" إلى الجزائر في ديسمبر 2012 بعناية، بهدف بناء شراكة قوية بين البلدين، تتجاوز التفاهمات التذكارية. وقد وُجِد أن نتائج هذه الزيارة إيجابية بشكل عام من الجانبين، وتثير الأمل في أن هذه المحاولة الجديدة للمصالحة بين البلدين – بعد تلك التي حدثت في ستينات القرن الماضي وفي عام 1982 و 2003 – ستكون هذه المرة ناجحة. ويُعتَبَر إقامة الرئيس بوتفليقة لعدة أشهر في فرنسا في ربيع عام 2013 مؤشرًا واضحًا لتحسن الأجواء بين الطرفين في تلك الفترة. في الوقت نفسه، تظل فرنسا تولي اهتمامًا كبيرًا للعلاقات مع المغرب، حيث تظل في أوجها على الرغم من المنافسة الضمنية للروابط التي تجمعه مع الولايات المتحدة. يُذكر أنه خلال زيارة الرئيس الفرنسي إلى الجزائر، زار رئيس الوزراء الفرنسي المغرب برفقة وفد كبير للتحضير لزيارة "فرانسوا هولند لهذا البلد، والتي تمت في إبريل 2013 ولكن تم التغاضي عنها بسبب تداعيات قضية كاهوزاك *Cahuzac*. يبدو أن أمل الدبلوماسية الفرنسية هو تشجيع التقارب بين الجارين الكبيرين في المغرب العربي، مما يعني تطورًا هامًا في مسألة الصحراء الغربية[1].

[1] Jean-Robert Henry, Op.Cit., para.42.

## المبحث الثاني:

## العلاقات الأورومغاربية في الفضاء الأورومتوسطي

بعد أكثر من عقد من الزمان في أعقاب نهاية الحرب الباردة، بدا واضحا أن النظام الدولي ذو القطبية الثنائية قد أفسح المجال إلى نظام دولي متعدد الأقطاب ذي توجهات أحادية، ومن بين السمات المميزة للتحول الذي حصل في فترة ما بعد الحرب الباردة، هو اكتساب السياسات الإقليمية للأهمية بشكل ملحوظ.

بعد زوال الإتحاد السوفييتي، بات في العالم قوة عظمى واحدة فقط، تمثلت في الولايات المتحدة الأمريكية، وعلى مر سنوات التسعينيات اعتمدت هذه الأخيرة سياسة خارجية تقوم على التعامل الإنتقائي أو الإلتزام الإنتقائي، مترددة في لعب دور شرطي العالم.

ومنذ انتخاب جورج دبليو بوش في نوفمبر عام 2000، وخصوصا منذ الهجمات الارهابية في 11 سبتمبر 2001، مارست الولايات المتحدة الأمريكية سياسات أحادية بشكل متصاعد، بما في ذلك سياستها الخارجية في منطقة البحر الابيض المتوسط.

يتمثل الفاعل الرئيسي الآخر في البحر الابيض المتوسط، وذلك في العلاقات الدولية المعاصرة، في الاتحاد الأوروبي، فبعد عقود من انتهاج سياسة متوسطية ركزت على تحسين وتعزيز العلاقات الاقتصادية بين أوروبا ودول حوض البحر الأبيض المتوسط، أطلق الاتحاد الاوروبي في نوفمبر من عام 1995 سياسة متوسطية أكثر شمولية، تمثلت فيما يسمى بـ"الشراكة الأورومتوسطية والمعروفة بمسار برشلونة، والتي احتضنت العلاقات السياسية والأمنية والعلاقات السوسيوثقافية في **المنطقة المغاربية (الجزائر؛ المغرب؛ تونس)**.

جمعت هذه الشراكة بين دول الإتحاد الأوروبي (15 دولة آنذاك في عام 1995)، و12 دولة متوسطية، من بينها دول المنطقة المغاربية والمتمثلة في كل من: الجزائر؛ المغرب؛ وتونس.

ركز الإتحاد الأوروبي على توعية وتحفيز دول **المنطقة المغاربية** بالفرص الموجودة في الدول المجاورة بتعزيز علاقات التعاون في المنطقة، مقترحا على الدول المتوسطية العضوة في الشراكة الأورومتوسطية جملة من المشاريع المحفزة في إطار هذه الشراكة.

كما سعى الاتحاد الاوروبي إلى تعزيز العلاقات مع أوروبا الوسطى والشرقية على مدى العقد الذي تلى إطلاق هذه الشراكة الأورومتوسطية، وبعدما تم إعادة بعث مسار برشلونة سابقا سنة 2008، من خلال إطلاق مبادرة الاتحاد من أجل المتوسط، والتي مثلت فرصة لتفعيل العلاقات بإقامة مشاريع جديدة إقليمية ودون الإقليمية ذات أهمية بالنسبة للمنطقة، بمشاريع تمس المجال الاقتصادي، البيئي، الطاقة، الصحة، الهجرة، التعليم، والشؤون الإجتماعية.

ولقد وسع مشروع الاتحاد من أجل المتوسط عضوية **الدول المغاربية**، ليشمل جميع دول **المغرب العربي الكبير**: الجزائر؛ المغرب؛ تونس؛ ليبيا؛ موريتانيا.

للإتحاد من أجل المتوسط عدد من المشاريع الرئيسية، التي تديرها أمانته العامة ببرشلونة، حيث نجد على جدول أعمال الإتحاد المشاريع التالية:

- إزالة التلوث من البحر الابيض المتوسط، بما في ذلك المناطق الساحلية والبحرية المحمية.
- إنشاء الطرق السريعة، البحرية والبرية، التي تربط بين الموانىء، وتحسن الربط بين السكك الحديدية وذلك لتسهيل حركة الأشخاص والبضائع.

- برنامج مشترك للوقاية والإستعداد والإستجابة للكوارث، سواء أكانت طبيعية أو من صنع الإنسان.
- العديد من المشاريع التي تستكشف فرص تطوير مصادر الطاقة البديلة في المنطقة، مثل خطة المتوسط للطاقة الشمسية أو الخطة الشمسية المتوسطية، لتبادل الكهرباء الخضراء عبر المتوسط.
- جامعة أورومتوسطية، تم فتحها في سلوفينيا في جوان 2008، وأخرى في فاس **بالمغرب** ابتداء من 2015-2016.
- مبادرة المتوسط لتنمية الأعمال، التي تدعم الشركات الصغيرة في المنطقة، من خلال تقييم احتياجاتها أولا، وتدعيم الدعم التقني فضلا عن التمويل.

جدير بالذكر، أن الاتحاد الأوروبي يساهم بنسبة 50 في المئة من ميزانية الاتحاد من أجل المتوسط.

إن مقاربات العلاقات الأورومتوسطية، من الشراكة الأورومتوسطية ومسار برشلونة إلى الإتحاد من أجل المتوسط، عرفت تحولا من مبادرة متعددة الأطراف لإدارة الحدود ، إلى عملية تركز أكثر على تحول الحدود. بالتالي ينبغي على المبادرات الأورومتوسطية، التي تشمل تعزيز الحوار السياسي، الميثاق من أجل السلم والإستقرار، إقامة منطقة للتجارة الحرة، العدالة والتعاون في الشؤون الداخلية، ينبغي أن تسعى إلى الحفاظ على العلاقات الأورومتوسطية.

يريد الاتحاد الأوروبي إقامة شراكة أورومتوسطية مستدامة، ويسعى إلى إدخال سلسلة من التدابير التي من شأنها أن تسمح وتمكن الدول المتوسطية في الإقتصاد السياسي الدولي الذي يهيمن على العلاقات الدولية.

على دول الاتحاد الأوروبي الجنوبية، التي لها علاقات وطيدة مع دول **المنطقة المغاربية** أن تدرك كذلك، أن السياسات الوحيدة التي من شأنها تحسين الآفاق السياسية والاقتصادية

هي تلك التي تنشأ وتنفذ محليا، بالتالي إذا ما كان نجاح سياسة الاتحاد الاوروبي الجوارية نحو دول الجنوب مطلبا، وعلى رأسها دول **المنطقة المغاربية**، فإن على الاتحاد الأوروبي العمل بشكل وثيق مع الإصلاحيين المحليين، بدل تصدير نماذج إصلاح تم وضعها في مكان آخر.

إذن، بالنظر إلى الديناميات الإقليمية غير المتجانسة في المنطقة الأورومتوسطية، هل الشراكة **الأورومغاربية** في إطار المجال الأورومتوسطي هي الآلية الأصح والأمثل للتعامل مع التحديات الأمنية المتزايدة، وكذا السياسية، الإقتصادية والثقافية؟ المنبثقة بشكل كبير من الضفة الجنوبية. ما هي التدابير التي يمكن اتخاذها لجعل هذه العملية أكثر فعالية واستدامة؟ ماهي الآفاق المستقبلية للعلاقات **الأورومغاربية** في المجال المتوسطي؟ وما هو الاتحاد من أجل المتوسط في هذا المستقبل؟

## المطلب الأول:

## العلاقات الأورومغاربية في إطار الديناميات الإقليمية الأورومتوسطية

في أول اجتماع أورومتوسطي، الذي تم عقده في برشلونة في نوفمبر من عام 1995، أقرت الدول الشريكة (27 دولة من بينها **الجزائر**؛ **المغرب**؛ **تونس**) ثلاث مجالات رئيسية للتعاون، بتعبير آخر، أقر مسار برشلونة 3 مهام أساسية هي:[1]

- شراكة سياسية وأمنية بهدف إنشاء منطقة مشتركة للسلام والإستقرار.
- شراكة اقتصادية ومالية بهدف خلق منطقة ازدهار مشترك.
- شراكة في الشؤون الاجتماعية، الثقافية والانسانية، في محاولة لتعزيز التفاهم بين الثقافات والتبادل بين المجتمعات المدنية.

[1] Stephen C. Calleya, Evaluating Euro-Mediterranean Relations, (London and New York, Routledge Taylor and Francis Group, 2005), p.2.

يعتبر الميثاق الأورومتوسطي من أجل السلام والاستقرار، الحجر الأساس في الشراكة الأمنية الأورومتوسطية، حيث شكلت هذه الوثيقة الإطار الذي يمكن من خلاله إدارة العلاقات الأمنية الأورومتوسطية في ق 21م، ولقد تم تقديم اللمحة الأولى لما يمكن أن يشمله هذا الميثاق من أجل السلم والاستقرار في الاجتماع الأورومتوسطي الثالث لوزراء الخارجية، والذي عقد بشتوتغارت بألمانيا في أبريل 1999[1].

اعتبر الميثاق وثيقة ملزمة سياسيا وليس قانونيا، إذ يتم من خلاله تطبيق قاعدة توافق الآراء على جميع القرارات والإجراءات المشتركة، والتدابير والآليات في المجال الأورومتوسطي. كما اعتبر الميثاق أداة وظيفية لتنفيذ المبادىء الواردة في إعلان برشلونة؛ ويغطي الأولوية لتعزيز الحوار السياسي، وتكريس الجهود لتدابير بناء الشراكة وعلاقات حسن الجوار والتعاون دون الإقليمي، والدبلوماسية الوقائية في المجال الأورومتوسطي[2].

وجدير بالذكر أن الميثاق أثار جدلا وعدم توافق بين الدول الأورومتوسطية، نظرا لطبيعته السياسية، بالتالي، وبدل الحديث عن الشراكة، ربما الأنسب البحث في تدابير تعزيز بناء هذه الشراكة المتعددة الأطراف، وتعزيز ثقافة الأمن الأورومتوسطي التي من خلالها يتم تفعيل مفاهيم من قبيل "الإنذار المبكر" ومنع نشوب الصراعات.

في القطاع الإقتصادي، أصبح الاتحاد الأوروبي من أكبر الأسواق بضمه لشرق وغرب أوروبا، والأكثر تركيزا من حيث الإزدهار الاقتصادي والاستقرار الداخلي (رغم أزمة انهيار اليورو وخروج بريطانيا). التساؤلات التي يمكن أن نطرحها في هذا السياق، بالنظر إلى الدول المشاطئة للبحر الأبيض المتوسط، سيما دول **المنطقة المغاربية**، هو كيف يمكن لهذه الدول التكيف مع التغيرات الجيوسياسية العميقة التي جرت وتجري في شمالهم؟ كيف سيتعايشون مع هذا العملاق الأوروبي؟ إلى أي سوف يتعين عليهم الإندماج مع أوروبا، وبالنتيجة مع

[1] Stephen C. Calleya, Op.Cit., p.3.
[2] Ibid., p.3.

الاقتصاد العالمي؟ هذه جملة من التساؤلات الحيوية التي تهم كلا من الاتحاد الأوروبي والدول المتوسطية المجاورة له عامة و**دول المغرب العربي** خاصة.

للإجابة على هذه التساؤلات، سنحاول تحليل مسار برشلونة أولا ومناقشة مدى نجاحه في مدى تحسينه للآفاق الاقتصادية وتوفيره لبيئة سياسية وأمنية مستقرة، وذلك عن طريق الحد من التوترات القائمة وإنشاء منطقة أمنية تعاونية، ويشمل دلك المساعدة على تحسين الشؤون الاجتماعية والثقافية والانسانية في جميع أنحاء المنطقة الأورومتوسطية.

إذن يجسد البحر الأبيض المتوسط العديد من الإشكاليات المرتبطة بالنقاش بين الشمال والجنوب، والتي تتضمن الهجرة، الإرهاب، التعصب الديني، وعدم احترام حقوق الإنسان، ولمعالجة هذه القضايا، لابد من مقاربة تعاونية متعددة الثقافات، لتحسين الفوارق الاقتصادية والانقسامات العرقية في المنطقة.

في ذات السياق، على النشطاء في مجال حقوق الإنسان أن يركزوا اهتمامهم على هذه الحقوق الاقتصادية والاجتماعية الأساسية، مثل الحق في العمل، والرعاية الصحية، والتعليم، والحماية المدنية، والتسامح، والقضاء على التمييز.

عندما نتناول المجال المتوسطي بالدراسة، يظهر لنا مجموعتين بارزتين من الدول: الأولى تتمثل في الفضاء الجغرافي الذي يقع على حدود الضفة الشمالية–الغربية من البحر الابيض المتوسط، والتي تسمى أوروبا، والثانية هي المنطقة الجغرافية التي تغطي الجهة الجنوبية–الشرقية من حوض المتوسط، والتي توصف بالشرق الأوسط[1].

يتم تحديد مكانة الدول المختلفة في المجال المتوسطي كما يلي: يتشكل المحور من الدول التي تمثل أساسا مركزيا في السياسة الدولية –أو داخل منطقة تتميز بالتفاعلات الدولية– في حين تسمى الدول الشبه هامشية، تلك الدول التي تشارك بنشاط في منطقة

[11] Stephen C. Calleya, Op.Cit., p.9.

معينة، والتي تطمح للإنتماء إلى المحور مع الدول المحورية. أما الهامش فتمثله الدول الواقعة ضمن منطقة دولية، والتي تبتعد عن المحور بسبب عوامل اجتماعية أو سياسية أو اقتصادية، بيد أنها تظل تلعب دورا في سياسة المنطقة[1].

إن مصطلح أوروبا، الذي سنستخدمه من خلال هذا المقياس، لا يتطابق بالضرورة مع التعريف الجغرافي: إذ يشمل الدول الأعضاء في الاتحاد الاوروبي+ تركيا؛ إذ بالرغم من أن هذه الأخيرة تقع على هامش القارة الأوروبية، غير أن خيار العلمانية الخاص بالنزعة القومية الكمالية، دفع البلاد إلى الفلك الغربي والأوروبي، وضمها إلى المنطقة الدولية الأوروبية.

من الناحية المؤسسية، تعتبر تركيا عضوا حاسما في منظمة حلف شمال الأطلسي – كان لها دور في حروب الخليج من 1990-1991 و 2003، كما أنها وثيقة الارتباط بالاتحاد الأوروبي، لاسيما بعد التفاوض بشأن اتحاد جمركي مع بروكسل في منتصف التسعينيات، باختصار، تتقاسم تركيا روابط بين–حكومية وعبر وطنية قوية مع أوروبا.

ولا تزال أوروبا من الناحية السياسية، تتشكل من دول قومية وحكومات ذات سيادة، بيد أن التكامل والاندماج بين هذه الدول يتآكل ويتراجع تدريجيا، بسبب الاختلافات بين الاقتصادات الوطنية، وتقويض استقلالية الحكومات الوطنية من جانب آخر.

يتخذ التبادل الأوروبي شكل التجارة، والإستثمار، وتدفقات رؤوس الأموال، والشركات عبر الوطنية، وحركة الناس على نطاق واسع، خطوط كثيفة من السكك الحديدية والطرق البحرية والنقل الجوي، والتقاسم الفوري للمعلومات والأخبار ووسائل الإعلام. فالأكيد أن المنطقة الأوروبية القائمة، تبرز بوضوح سمات هذه المنطقة التي تتقاسم الدول فيها

[1] Stephen C. Calleya, Op.Cit., p.9.

اقترانها بالروابط البين–حكومية القائمة، تبرز بوضوح سمات هذه المنطقة التي تتقاسم الدول فيها الحركات الإجتماعية المماثلة، والصدمات الإقتصادية والتطورات السياسية[1].

فيما يخص الجانب الأمني، تُظهر الدول الدول الأوروبية بشكل متزايد متزايد استعدادها لتنسيق سياساتها الخارجية، وهو ما ينعكس في الأولويات تاماثلة التي توليها الدول الأوروبية في علاقاتها الخارجية، فالعلاقات الثنائية في المنطقة الأوروبية هي الأكثر أهمية، تليها شؤون الإتحاد الأوروبي الوثيقة الصلة بعلاقة الاتحاد بأوروبا الشرقية وأمريكا الشمالية، وآسيا. في حين تأتي العلاقات مع الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في المرتبة الثالثة، وضمن هذه الأخيرة يتم التعامل مع **العلاقات الأورومغاربية**[2].

بالنسبة لمصطلح الشرق الأوسط، المستخدم في هذا المقياس، فإنه لا يتوافق مع تعريفه الجغرافي، ذلك أن منظور القوى الدولية للمناطق الدولية يختلف من حيث طبيعة المنطقة ودرجة أهميتها، وبالتالي فإنه حين يتوافق النموذج الأوروبي مع نمط معين للإقليمية (تعاون، تكامل، اندماج) فإن كيان الشرق الأوسط هو من طبيعة مختلفة تماما (نزاعات؛ انقسامات).

وبناء عليه، يمتد الشرق الأوسط من المغرب إلى الخليج العربي، وهو بذلك يتميز عن جنوب آسيا التي تقع في شرقه، وعن إفريقيا السوداء التي تقع جنوب الصحراء، وتتضمن المنطقة الدولية المتمثلة في الشرق الأوسط التجمعات الفرعية التالية: **المغرب العربي**، الذي يشير إلى شمال إفريقيا في الغرب، بيد أنه يعتبر جزءا من الوعي الجماعي للشرق الأوسط العربي (لاسيما بالمعنى التاريخي)؛ بالإضافة إلى تجمع بلاد الشام أو كما يشار إليها عادة بالمشرق أو الهلال الخصيب، والذي يتضمن في هذا المقياس كلا من مصر[3]، وشبه الجزيرة العربية، بما في ذلك منطقة الخليج العربي الذي يضم إيران.

[1] Stephen C. Calleya, Op.Cit., p.11.
[2] Ibid., p.11.

أهم ما يوحد هذه المنطقة هو دين الإسلام وتاريخ الإمبراطورية الإسلامية، كما يتمتع عرب المنطقة بدرجة عالية من التجانس اللغوي والثقافي، كما تنتمي الأغلبية الساحقة إلى ديانة الإسلام، ويتشاركون التقاليد الثقافية ذاتها، رغم اختلاف الديناميات الإقليمية المميزة للتجمعات الفرعية في الشرق الأوسط، وهو ما ساهم في بروز القومية العربية في الخمسينيات والستينيات، ولعب دورا مهما في تطور حركة دول عدم الإنحياز.

ومثل نظيرتها الأوروبية، فإن منطقة الشرق الأوسط مفهوم جيوسياسي، غير أن أنماط التفاعل بين الفواعل في الشرق الأوسط تختلف عن نظيرتها الأوروبية، ذلك أنها ذات طبيعة صراعية أكثر منها تعاونية، لكن هذا لا ينفي أنها قد تتشارك أحيانا بعض المخاوف، المتعلقة أساسا بالأمن، أو قد تتعاون في مجالات محددة، كما هو الحال في القطاع الطاقوي. والأكيد أن سجل جامعة الدول العربية والجهود الأخرى لمأسسة العلاقات الشرق أوسطية مثل مجلس التعاون الخليجي و**اتحاد المغرب العربي**، تبين بوضوح حدود التعاون بين غالبية بلدان هذه المنطقة[1].

إن الفرق الرئيسي بين أوروبا والشرق الأوسط، قد يتمثل في أن الأولى قد طورت مستويات متعددة في علاقاتها مع المجتمع الدولي والمؤسسات الدولية والمنمات الحكومية ودون الوطنية، جميعها تلعب أدوارا هامة في إدارة المعاملات عبر الوطنية، عكس منطقة الشرق الأوسط، ذلك أن مستوى معاملاتها عبر الوطنية أقل بكثير، ولم ينجح الشرق الأوسط في مأسسة علاقاته البينية بالمطلق. على سبيل المثال: نجحت الجامعة العربية في تسوية ست نزاعات فقط من مجموع سبع وسبعون حالة بين عامي 1945 و 1981؛ وبالمثل، فإن

[3] مصر، على الرغم من وقوعها على طول الساحل الشمالي الإفريقي، غير أنه تم ضمها مع المشرق نظرا لتركز سياستها منذ القرن 19م على هذه المنطقة، فضلا عن اشتباكاتها مع الإمبراطورية العثمانية، كما لعبت مصر دورا رئيسيا في العلاقات الحكومية الدولية في المشرق خلال الجزء الأخير من القرن 20 م ، وشاركت في جميع حروب المنطقة، وشكلت سابقة في العالم العربي عند اعترافها بالكيان الصهيوني في محادثات السلام بكامب ديفيد.

[1] Stephen C. Calleya, Op.Cit., p.12.

المبادرات التعاونية الأخرى التي تضطلع بها المنظمات شبه-إقليمية مثل اتحاد المغرب العربي، لم تحقق درجة كبيرة من التوافق السياسي أو الإقتصادي[1].

## المطلب الثاني:

## العلاقات الأورومغاربية في القرن الحادي والعشرين

على مر سنوات التزامه المباشر في منطقة البحر الابيض المتوسط، فشل الاتحاد الاوروبي في احتواء الفوارق الإقتصادية بين دول الشمال والجنوب من الحوض، ومن الواضح أيضا، أنه لم يتم تسجيل تقدم كبير فيما يخص إزالة التصورات الخاطئة والصور النمطية والأحكام المسبقة المتواجدة حاليا في المنطقة (الإسلاموفوبيا؛ التمييز العنصري؛ الصراع الديني؛...)، بالتالي نلاحظ في الآونة الأخيرة كأننا رجعنا خطوة إلى الخلف فيما يخص تعزيز مبادئ الإحترام والتفاهم بين الضفتين[2].

وعليه، فإنه من الضروري إعادة النظر في **العلاقات الأورومغاربية**، إذا ما كان الهدف الفعلي يتمثل في نجاح عملية التكيف السياسي والإقتصادي والثقافي في المنطقة الأورومتوسطية.

وفي حقيقة الأمر، لا يمكننا إنكار أن هذه المنطقة الجيوستراتيجية لا تزال تهيمن عليها فسيفساء من الأبراج دون الإقليمية المتميزة، والتي يتطور كل منها وفقا لنمط العلاقات الخاص بها، إذ على الرغم من القرب الجغرافي، بيد أن التطورات داخل أوروبا والبحر الأبيض المتوسط تشبه رواية عالمين مختلفين، ففي الوقت الذي ينسق فيه الاتحاد الاوروبي سياساته ويعزز المصالح المشتركة من خلال عملية التكامل والتوسع، لا تزال **المنطقة المغاربية** خاصة

[1] Stephen C. Calleya, Op.Cit., p.14.
[2] Ibid., pp.4, 5.

والعالم المتوسطي عامة، تتميز بأنماط تعاونية محدودة مع استمرار الصراعات، التي تحول دون قيام ترتيبات أمنية عبر متوسطية[1].

تقدم الشمال المتوسطي بخطوات كبيرة مقارنة بالجنوب أو **المنطقة المغاربية**، وذلك من خلال الجهود التي بذلها الاتحاد الأوروبي لمواجهة تحديات العولمة، وهذا يشمل تعزيز الاتحاد الاقتصادي والنقدي[2]، إدراج مشروع أوروبا الرقمية *E-Europe* والذي يسعى إلى نقل أوروبا إلى الاقتصاد الرقمي القائم على المعرفة والمعلومة، لتكون محركا قويا للنمو والمنافسة وخلق فرص العمل، كما يسعى الاتحاد الأوروبي إلى تحقيق الاستقرار الضريبي ودمج الشركات في محاولة لتعزيز النمو الاقتصاذي؛ وبالنتيجة لذلك زادت الفجوة من ناحية التكنولوجيا والرخاء بين الاتحاد الأوروبي ومنطقة البحر الأبيض المتوسط في السنوات الأخيرة[3].

نشير أيضا في ذات السياق، أن القرب الجغرافي قد يكون العامل الوحيد الذي لا يزال يقارب أو يجذب أوروبا و**المنطقة المغاربية**، عدا الموارد الطبيعية والسوق الواسعة، والأمر يتضح أكثر إذا ما قارنا النفوذ الإقتصادي للاتحاد الأوروبي مع **المنطقة المغاربية**، حيث أن الناتج المحلي الإجمالي[4] لكل من أوروبا الوسطى والشرقية و**الدول المغاربية** مجتمعة، تعادل الناتج المحلي الإجماعي لإيطاليا[5].

ويظل الاتحاد الاوروبي إلى حد بعيد أهم شريك تجاري لدول البحر المتوسط، في حين أن نسبة التجارة الخارجية لدول الجنوب منفردة نحو الاتحاد الأوروبي هي نسبة ضئيلة جدا، وحتى إن جمعت مع بعض، فقد تصل فقط إلى حوالي 15 في المئة من إجمالي صادرات

[1] Stephen C. Calleya, Op.Cit., p.5.

[2] بالرغم من أن هذه النقطة، كانت بالنسبة للاتحاد الاوروبي سلاحا ذو حدين.

[3] Stephen C. Calleya, Op.Cit., p.5.

[4] القيمة الإجمالية للسلع المنتجة والخدمات المقدمة في البلاد خلال سنة واحدة.

[5] Stephen C. Calleya, Op.Cit., p.6.

الاتحاد الأوروبي وارداته، ويرجع ذلك بالأساس إلى اختلاف الدخل القومي بين الاتحاد الأوروبي والدول المجاورة[1].

من ناحية أخرى، فإننا نلمس إختلافات واضحة في إعادة الهيكلة الإقتصادية في **المنطقة المغاربية** التي تظل ثقيلة الخطوات، مقارنة بنظيراتها من الدول المتوسطية مثل قبرص ومالطا وتركيا، التي أسرعت وتيرة الإصلاحات الإقتصادية والسياسية كجزء من استعدادها للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، الذي كان يفترض أن يكون بعد 2010.

في السنوات الأخيرة، نلاحظ أن الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي أو العضوية في الإتحاد الأوروبي قد تجاوزت الدول المتوسطية، حيث أحرزت دول من أوروبا الوسطى والشرقية انتقالا ملحوظا نحو الديمقراطية واقتصاد السوق، وكانت أكثر نجاحا في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، الأمر الذي حسن مستوى معيشة شعوبها مقارنة بالدول **المغاربية**، فضلا عن أن نسبة تجارتها مع الاتحاد الأوروبي نمت بمعدل أسرع بكثير من دول **المنطقة المغاربية**[2].

لكن، وفي حين أن هذه المؤشرات التنموية المتباينة تثير القلق، غير أنها حقيقة متوقعة، فالمجتمعات نادرا ما تتحرك بنفس الوتيرة، كما أنها لا تستجيب بنفس السرعة في مواجهة التحديات الخارجية، ومع ذلك لابد من الإعتراف أن الوتيرة الحالية تزيد الهوة اتساعا ما بين الإتحاد الأوروبي و**الدول المغاربية**، إذ لا تزال هذه الأخيرة خلف الركب.

أيضا وفي ذات السياق، فإنه يمكن فهم التمايز فيما يخص مسألة انضمام دول أوروبا الوسطى والشرقية إلى الاتحاد الأوروبي، من غير **الدول المغاربية**، من خلال أخذنا بعين النظر والتمحيص إلى عامل الموارد البشرية، الذي يشكل عاملا مهما وقويا في الاختيار، بالتالي فإن الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي يشكل نفوذا أقوى بكثير من الشراكة الأورومتوسطية، ولا غرو

[1] Stephen C. Calleya, Op.Cit., p.6.
[2] Ibid., p.6.

أن هذه العضوية تتطلب إصلاحات اقتصادية وسياسية عميقة وجذرية بالنسبة لدل المتوسط حتى تندمج مع هذا العملاق الأوروبي[1].

مع الإشارة إلى أن الدعم المالي الذي يقدمه الإتحاد الأوروبي إلى الدول المنضمة، هو أعلى بحوالي ستة أضعاف الدعم الذي يقدمه الاتحاد الأوروبي للدول المتوسطية الشريكة؛ بالتالي نرى أن الشراكة الأورومتوسطية لا تقدم نفس الحوافز لعضوية الاتحاد الأوروبي لغالبية شركائه المتوسطين، وهو ما يهز أو يشكك في تماسك المنطق الإقتصادي وراء الشراكة الأورومتوسطية، إذ وفي حين يمنح الاتحاد الأوروبي لأفراد دول أوروبا الشرقية حرية التنقل داخل الاتحاد –لاسيما العمال– مقترنة بحرية تنقل السلع ورؤوس الأموال، فإن هذا ليس هو الحال في منطقة البحر الأبيض المتوسط، بالتالي، فإن غياب حرية حركة الناس في حالة الشراكة الأورومتوسطية تؤكد الفارق الكبير بين العضوية في الإتحاد الأوروبي والشراكة مع الاتحاد الأوروبي[2].

من جانب آخر، لا يمكن إنكار أن الدول المتوسطية لا تزال تجذب أقل من 2 في المئة فقط من الإستثمارات العالمية، وذلك يرجع بالأساس إلى ملف المنطقة الذي يجسد منطقة عالية المخاطر، تعاني من عدم الاستقرار السياسي. كما يرجع ذلك أيضا إلى حقيقة أن سوق البحر الأبيض المتوسط لا تزال مقسمة إلى العديد من الأسواق الصغيرة، نذكر على سبيل المثال أن سوق **المغرب العربي** بأكمله يعادل حجم السوق البرتغالية الداخلية؛ كما أن تكاليف تكاليف المعاملات لا تزال عالية جدا، مثلا تكلفة شحن حاوية من **تونس** إلى مرسيليا، أعلى من التكلففة لنفس الحاوية بين مرسيليا وآسيا[3].

بالتالي، لابد من إعادة النظر في الدراسات العربية العديدة، التي توجه أصابع الاتهام إلى الاتحاد الأوروبي على أساس أنه يريد السيطرة على المنطقة المتوسطية من خلال الشراكة

[1] Ibid., pp.6, 7.
[2] Ibid., p.7.
[3] Ibid., p.7.

الأورومتوسطية، العيب أيضا في هذه الدول، إذ لابد من إصلاحات اقتصادية وسياسية جدية وجذرية لكي نلحق بالركب، وتواجه الاتحاد ندا للند.

نلاحظ أيضا في السنوات الأخيرة، أن الاتحاد الأوروبي أطلق برامج تسعى إلى توثيق التعاون بين الاتحاد الأوروبي وأمريكا اللاتينية وآسيا، في إطار سعي الاتحاد إلى تنفيذ استراتيجية توسعية وسياسة الجوار التي يتبعها. بيد أن ذلك قد يقلل من الأولوية التي يعطيها الاتحاد الأوروبي للمنطقة **المغاربية** خاصة والمتوسطية عامة، والحل ربما يكون في سعي دول هذه المنطقة في إلزام الاتحاد الأوروبي في سياساتها العامة –لاسيما الاقتصادية والثقافية– توثيقا للعلاقات الاورومغاربية[1].

إذا ما رغب الاتحاد الأوروبي وشركائه المتوسطيين في تطوير مسار أورومتوسطي مستديم، فإنه ينبغي عليهم إدخال سلسلة من التدابير التي من شأنها أن تمكنهم من العمل معا، وذلك في سياق اقتصاد سياسي دولي يتداول ترليون يورو في اليوم. كما على الدول الحدودية الجنوبية للاتحاد الأوروبي أن تدرك أن البديل للتكامل الاقليمي والدولي في ظل الركود الاقتصادي والصعوبات الاجتماعية والاقتصادية الشديدة، يتمثل في تحسين الآفاق السياسية والاقتصادية لدول البحر المتوسط على التكيف مع واقع السوق العالمية من خلال سياسات الاصلاح النابعة من الداخل.

بيد أن الإحصائيات، لا سيما تلك المتعلقة بالتجارة البينية، تؤكد أن هذه الأخيرة لا تزال راكدة، ذلك أن التعاون جنوب–جنوب خامد، في سبات عميق، حيث تجد أن التجارة البينية الاقليمية في **المغرب العربي** تمثل 5 في المئة فقط من إجمالي تجارتها، وحوالي 7 في المئة بين دول الشرق الأوسط، مع الاشارة إلى أن الصراعات في الشرق الأوسط نعطل، بشكل طبيعي، مثل هذا التعاون[2].

[1] Stephen C. Calleya, Op.Cit., p.7.
[2] Ibid., p.8.

من المقاربات التي شأنها أن تسهل المهمة التي يواجهها الاتحاد الأوروبي والدول **المغاربية**، والمتمثلة في الإرتقاء بالقطاع الاقتصادي بالمنطقة الأورومتوسطية، هو التركيز على تعزيز المقاربة دون الإقليمية، وذلك بفتح أسواق إقليمية فرعية، وإنشاء مناطق للتجارة الحرة شبه إقليمية في المنطقة المتوسطية؛ ذلك أن تحرير التجارة في إطار المسار الأورومتوسطي، تتم مناقشته على أساس العلاقات شمال-جنوب، بيد أنه من الضروري أن يركز الاتحاد الأوروبي وشركائه المتوسطيين اهتمامهم على فتح التعاون عبر الحدود، ولكن على مستوى جنوب-جنوب[1].

[1] Stephen C. Calleya, Op.Cit., p.8.

## المبحث الثالث:

## طبيعة العلاقات بين دول المنطقة المغاربية والإتحاد الأوروبي

على مدى العقدين الماضيين، قامت الاتحاد الأوروبي بتنويع واسع لتدخلاته في اتجاه دول المغرب العربي، وتحديداً المغرب وتونس، بينما تظل الجزائر وموريتانيا وليبيا في خلفية الصورة. على الرغم من أن دوره ليس دائمًا بارز، إلا أن الاتحاد الأوروبي يقدم مساهمة ضمنية ولكن متزايدة في تشكيل الأطُر على المدى الطويل للمناطق التي تحدها على السواحل الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط وشمال غرب أفريقيا.

تتسم تطورات العلاقات بين دول المغرب العربي والاتحاد الأوروبي بطابع الشراكة، وهو سمة مشتركة في مسارات الدول التي تشكل المنطقة، ولكنها تظل في الجوهر وأحيانًا في الشكل متنوعة إلى حد كبير. تعود الاختلافات إلى طبيعة علاقة كل دولة في المغرب العربي مع الاتحاد الأوروبي – أول شريك تجاري – وخصوصيات اقتصادياتها وأنظمتها السياسية، فضلاً عن الديناميات الاجتماعية والثقافية الفريدة لكل منها. يمكن أن يزداد هذا التفاوت تباعًا مع تقدم البلدان البحر الأبيض المتوسط في إطار استراتيجيات غير تلك المتعلقة بالانضمام.

علاوة على ذلك، لا تقتصر الدول المغاربية على تونس والجزائر والمغرب، بل يشمل أيضًا موريتانيا وليبيا. ومع ذلك، تعد العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وهاتين الدولتين الأخيرتين لا تزال في بدايتها، بينما بدأت علاقاته مع الدول الثلاث في المغرب الأوسط منذ سنوات السبعينيات.

## المطلب الأول:

## العلاقات بين الجزائر والإتحاد الاوروبي

علاقة الاتحاد الأوروبي مع الجزائر، فهي مختلفة تمامًا عن تلك التي تربطه بالمغرب وتونس، سواء على مستوى الشكل أو الجوهر. تعود أول علاقات رسمية بين الاتحاد الأوروبي والجزائر إلى فترة ما بعد الاستقلال؛ حيث كان الهدف في ذلك الوقت هو الحفاظ على التبادلات مع أوروبا من خلال الحفاظ على الظروف التجارية التي تتيح للجزائر تصدير منتجاتها الزراعية، وخاصة النبيذ، إلى السوق الأوروبية[1].

تم توقيع اتفاقية تعاون في أبريل 1976 في إطار السياسة الأوروبية الجديدة تجاه البحر الأبيض المتوسط، التي تم إطلاقها في عام 1972 تحت اسم "النهج الشامل للبحر الأبيض المتوسط". كانت هذه الاتفاقية، التي كانت لا مدى لها، تهدف إلى دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، وكانت تحتوي على عدة جوانب. هكذا، على مستوى التجارة، كانت صادرات المنتجات الجزائرية إلى السوق الأوروبية تستفيد من مزايا، باستثناء المنتجات الزراعية التي كانت تخضع لحصة محددة. وفيما يتعلق بالتعاون الاقتصادي والمالي، كانت المشاريع والبرامج المختلفة تموَّل عبر بروتوكولات خمسية. وأخيرًا، لم يتم تنفيذ الجانب الاجتماعي للاتفاق بناءً على أن المزايا الثنائية التي قدمها بعض الدول الأعضاء للعمال الجزائريين المقيمين فيها كانت أفضل من تلك التي قدمها الاتفاق[2].

في عام 1991، اقترحت "السياسة البحرية المجددة (PMR) "من قبل المفوضية الأوروبية الاحتفاظ بنفس إطار التعاون (بروتوكولات مالية) مع إعادة توجيه هدف التعاون نحو دعم الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية التي اعتمدتها العديد من البلدان. وفيما بعد،

[1] Abdallah Saaf, « Le partenariat euro-maghrébin », In. Khadija Mohsen-Finan, LE MAGHREB DANS LES RELATIONS INTERNATIONALES, CNRS Éditions, pp. 189-211, 2011 (généré le 25 décembre 2023). Disponible sur Internet : <http://books.openedition.org/editionscnrs/22755>. ISBN : 9782271129840. DOI : https://doi.org/10.4000/books.editionscnrs.22755. Para.26.
[2] Ibid. para.27.

يحل اتفاق الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر، الذي تم توقيعه في 22 أبريل 2002 خلال قمة الاتحاد الأوروبي البحر الأبيض المتوسط في فالنسيا بإسبانيا ودخل حيز التنفيذ في 1 سبتمبر 2005، مكان اتفاق التعاون المبرم في عام 1976[1].

يتناول هذا الاتفاق بشكل رئيسي الحوار السياسي المستند إلى مستويات مختلفة، بما في ذلك مستوى مجلس الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر، حول مواضيع تشكل مصلحة مشتركة بين الطرفين. وفيه تُحدد عناصر التعاون في مجال العدالة والشؤون الداخلية، بما في ذلك تعزيز المؤسسات وسيادة القانون، وحرية تنقل الأشخاص، وإعادة القبول، والتعاون في المجال القانوني والقضائي، والوقاية ومكافحة الجريمة المنظمة، والإرهاب، وغسل الأموال، والعنصرية وكراهية الأجانب، والمخدرات والفساد.

يشير هذا الاتفاق بشكل خاص إلى تعزيز التبادلات بهدف تأسيس تدريجي لمنطقة للتبادل التجاري الحر بعد فترة انتقالية تدوم اثنتي عشرة سنة، وذلك وفقًا لقواعد منظمة التجارة العالمية. كما يتضمن بندًا ينص على إجراء مراجعة خمس سنوات بعد دخول الاتفاق حيز التنفيذ لتحقيق تحرير أكبر لتجارة المنتجات الزراعية اعتبارًا من السنة السادسة. يقوم الاتفاق أيضًا بتنظيم تجارة الخدمات وينص على أن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء يجب أن يمتدوا إلى الجزائر المعاملة التي يلتزمون بها وفقًا لأحكام الاتفاق العام للخدمات وأن يمنحوا لها معاملة لا تقل سخونة عن تلك المخصصة لمقدمي الخدمات المماثلين. ومن جهتها، يجب على الجزائر أن تمنح مقدمي الخدمات من الاتحاد الأوروبي معاملة لا تقل سخونة عن تلك الممنوحة لشركات الدول الثالثة. وعلاوة على ذلك، يتضمن الاتفاق حوارًا حول السياسة الاقتصادية الكلية للأطراف التي تكلف بتحديد وسائل وطرق تنفيذ الإجراءات التعاونية الاقتصادية[2].

[1] Abdallah Saaf, Op.Cit., para.28.
[2] Ibid., para. 29, 30.

يقوم هذا الاتفاق بإقامة تعاون مالي من خلال برنامج *MEDA* وقروض البنك الأوروبي للاستثمار: حيث يستهدف مجالات تحديث الاقتصاد، وتعزيز الاستثمارات، ورفع مستوى البنية التحتية، ودعم إقامة منطقة للتبادل التجاري الحر وتشريعات تنظيم المنافسة. في مجال التعاون الاجتماعي والثقافي، يعتمد النظام على عدم التمييز بين عمال الطرفين من حيث شروط العمل والأجور والفصل، ويتوقع تنسيق نظم الضمان الاجتماعي. ويستهدف التعاون الثقافي بشكل خاص تعزيز الحوار والتعاون المستدام في جميع مجالات النشاط، بما في ذلك برامج التبادل للشباب، ووسائل الإعلام والسمعيات، بالإضافة إلى حماية التراث، والترجمة، وتبادل المعارض الفنية والفنانين، والتدريب والتعليم[1].

على الرغم من أن العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والجزائر ليست بمثل تلك التي أقامتها أوروبا مع المغرب وتونس، إلا أن تقييم اتفاق الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر منذ دخوله حيز التنفيذ يُعتبر إيجابيًا بشكل عام. شهدت الاستثمارات الأوروبية زيادة كبيرة. يحتل القطاع الطاقي نصيب الأسد في التجارة مع الاتحاد الأوروبي، مما يجعل الجزائر موردًا موثوقًا للغاز وثالث أكبر مورد في أوروبا: "25٪ من استهلاك الطاقة الأوروبية يتكون من الغاز و19٪ من الغاز المستورد يأتي من الجزائر19." في ظل الطابع الاقتصادي الرئيسي للعلاقات الأورو-جزائرية، تظل الجوانب السياسية في مستوى أدنى في التعاون20. وتجنب الاتحاد الأوروبي التعامل مع قضايا سوء الحوكمة وحقوق الإنسان نتيجة للمقاومة المظاهرة من الجزائر. لا يتردد بعض المحللين في استنتاج أن الجزائر تتحرك في الوقت الحالي بشكل أكبر بوحي من تكامل داخلي أكثر من أنها تلبي توجيهات الخارج[2].

في عام 2009، كانت الجزائر هي الدولة الوحيدة في شمال أفريقيا، جنبًا إلى جنب مع ليبيا، التي لم تكن ملتزمة بخطة عمل. يبدو أنها تولي اهتمامًا خاصًا بعدم الارتباط بسرعة

[1] Ibid., para. 31, 32.
[2] Ibid., para. 33.

كبيرة مع الاتحاد الأوروبي، خاصةً عندما تفسر في أفعال وحركات شريكها الأوروبي استراتيجية هيمنة. وكانت الجزائر قد وقعت اتفاق الشراكة في عام 2002. في عام 2009، انتقدت نقص دعم الاتحاد الأوروبي لطلبها الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وعدم وجود استثمارات خارج قطاع الهيدروكربونات. بشكل عام، يبدو اهتمامها بالشؤون الأوروبية انتقائيًا. إنها توافق على لعب دور في سوق الطاقة والأمن، ولكنها لا تنضم إلى سياسة الجوار الأوروبية أو الإصلاح الاقتصادي[1].

## المطلب الثاني:

## العلاقات بين تونس والاتحاد الأوروبي

تطور علاقات تونس مع الاتحاد الأوروبي يظل نسبياً مقارنةً بتلك التي عاشها المغرب، على الرغم من بعض الخصوصيات وإيقاع تطور الشراكة الأوروتونسية الفريد، فإنها تكون أحيانًا في المقدمة مقارنةً بالمغرب وأحيانًا في التأخر عنه. الشبه بين الخبرتين واضح، حتى وإن كان لكل من البلدين مزاياه ونجاحاته وفشله. يُشرف على الشراكتين اتفاق التجارة لعام 1969، تليه اتفاقية تعاون في عام 1976. يجدر بالذكر أن تونس كانت أول دولة في جنوب المتوسط توقع، في عام 1995، اتفاق شراكة مع الاتحاد الأوروبي، الذي يظل الأساس القانوني للتعاون الثنائي. كانت الاتفاقية تهدف بشكل خاص إلى إنشاء منطقة حرة للتجارة مع الاتحاد الأوروبي[2]. ضمن إطار التعاون التقني والمالي، تم توقيع العديد من البروتوكولات المالية اعتبارًا من عام 1980، تليها برنامج *MEDA* في التسعينات وحتى عام 2006. منذ عام 2007، تم تمويل التعاون بين الاتحاد الأوروبي وتونس في إطار الأداة الأوروبية للجوار والشراكة (*IEVP*) .

[1] Abdallah Saaf, Op.Cit.., para. 31, 32.
[2] Ibid., para. 15.

يعتبر الاتحاد الأوروبي أكبر شريك تجاري لتونس ويستوعب أكثر من 70٪ من صادراتها. نتيجةً لأحكام القسم الثاني من اتفاق الشراكة، أصبح التبادل الحر للسلع الصناعية فعالًا بالكامل منذ 1 يناير 2008، وهو تاريخ انتهاء فك التصفية في تونس للرسوم الجمركية في هذا القطاع. ومن أجل استكمال هذه الأحكام، تم بدء مفاوضات ثنائية لتحرير التجارة في منتجات الزراعة (المنتجات الزراعية المصنعة ومنتجات الصيد)، وتحرير التجارة في الخدمات وحق التأسيس في عام 2008[1].

إن إقامة منطقة التجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي كانت تحدّيًا كبيرًا لتونس، حيث كان اقتصادها مغلقًا وسوقها محميًا، ولكنها كانت أيضًا فرصة للشركات التي كان عليها التكيف مع هذا التحوّل. هذا الإجراء أثر بشكل إيجابي على الاقتصاد، محفّزًا للإصلاح وتشجيعًا لرفع مستوى الأداء. لقد مضت فترة الانتقال البالغة اثني عشر عامًا دون الحاجة إلى اتخاذ إجراءات حمائية. ولم يتم اللجوء إلى الآليات البديلة التي كانت متاحة في حالة حدوث تهديدات اقتصادية جادة. من هذا المنظور، يُستشهد بتونس في كثير من الأحيان كمثال على كيفية إدارتها لفترة الانتقال الاقتصادي.

منذ عام 2007، وبفضل برنامج الشراكة الأوروبي مع الجوار الشمالي والشرقي (IEVP)، تم تمويل التعاون بين الاتحاد الأوروبي وتونس لتقديم المنح، بالإضافة إلى إطار تقديم القروض من البنك الأوروبي للاستثمار (BEI) .هاتان الأداتين ساهمتا في تعزيز التعاون بين الاتحاد الأوروبي وتونس من خلال تيسير تنفيذ المساعدة. إجمالاً، ومنذ عام 1995، بلغ إجمالي المساعدات التي تم تقديمها لتونس من قبل المفوضية الأوروبية –من خلال IEVP و BEI– أكثر من 4 مليارات يورو. أي أن حجم المساعدات ارتفع

[1] Abdallah Saaf, Op.Cit., para. 19.

بشكل كبير. يجب مراعاة أن هذا المبلغ لا يشمل المساعدات التي تم تقديمها في إطار برامج التعاون الإقليمي[1].

وفقًا لأحكام الإطار الأوروبي للشراكة مع الجوار الشمالي والشرقي(IEVP) ، تبلغ ميزانية برنامج التعاون بين الاتحاد الأوروبي وتونس، المعروف باسم "البرنامج الإشاري الوطني " (PIN)، للفترة من 2007 إلى 2010 ما يقدر بـ 330 مليون يورو. يتناول البرنامج المجالات الاقتصادية والتجارية، والتدريب، والتعليم والتوظيف، بالإضافة إلى التنمية المستدامة. يُقدم هذا الدعم الأوروبي بالكامل على شكل منح، سواء كان ذلك في تنفيذ مشاريع التعاون التقليدية أو في دعم ميزانية الدولة. من حيث القيم المالية، تشكل دعم ميزانيات الدولة نسبة متزايدة في مجموع المحفظة الإجمالية للمساعدة الأوروبية للتعاون، بنسبة تفوق 65٪ من إجمالي الأموال المسددة[2].

على الرغم من اختلاف السياق في تونس عن الوضع في المغرب، إلا أن علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي، كما هو الحال مع المغرب، تعتبر مسألة حيوية للدولة.

## المطلب الثالث:

## علاقات المغرب مع الاتحاد الأوروبي

أسفرت المفاوضات التي بدأت بين المغرب والاتحاد الأوروبي منذ عام 1963 عن التوصل إلى اتفاق تجاري في عام 1969. تطور هذا التعاون الأولي إلى اتفاق جديد في عام 1976، وتضمن أحكامًا تجارية ومشاركة مالية في شكل هبات لصالح التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلاد. في المجموع، تم توقيع أربعة بروتوكولات مالية بين عامي 1976

[1] Abdallah Saaf, Op.Cit., para. 23.
[2] Ibid., para. 24.

و1996 لدعم هذا الاتفاق، تم استكمالها بقروض من البنك الأوروبي للاستثمار (BEI) وخلال الفترة التي تلت البروتوكولات المالية، تضاعف الدعم المقدم للمغرب في إطار برنامج (1996-1999) *MEDA I*، الذي يعد الأداة الرئيسية للشراكة الأورومتوسطية من الناحية التشغيلية والمالية، ويدعم الانتقال الاقتصادي للبلاد وتوازنها الاجتماعي والاقتصادي. يهدف برنامج *MEDA II* ، كأداة لتنفيذ اتفاق الشراكة، إلى خلق فرص العمل والنمو ومكافحة الفقر. تم زيادة الإعانة المالية المخصصة للمغرب بشكل كبير، حيث استفاد البلد في مجمل الفترة من 1996 إلى 2006 من أكثر من 1.6 مليار يورو، أي ما يقرب من ربع إجمالي الإعانة المخصصة لبلدان الساحل الجنوبي للبحر الأبيض المتوسط؛ ليصبح بذلك أكبر مستفيد من المساعدة المجتمعية. بين عامي 2005 و2008، تم تطوير العديد من التوائم في مجالات عديدة[1].

في إطار اجتماع مجلس الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والمغرب في 23 جويلية 2007، بدأ المغرب والاتحاد الأوروبي عملية تعزيز علاقاتهما الثنائية، والتي تطورت تدريجيًا نحو تحديد إطار تعاقدي وتشغيلي لـ "الشراكة المميزة". في 13 أكتوبر 2008، تم منح المغرب الحالة المتقدمة، وهي الأولى من نوعها في منطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط، مما يشكل مرحلة جديدة في علاقاته مع الاتحاد الأوروبي. وتم اعتماد خارطة الطريق من ثلاثة محاور[2]:

1. وضع إطار جديد للتشاور السياسي لتقريب الأجندات السياسية للطرفين؛
2. المشاركة في السوق الداخلي للاتحاد الأوروبي، من خلال تسهيل أكبر لتبادل التجارة، مع إيلاء اهتمام خاص للتدفقات التقليدية (مثل التبادلات الزراعية)

[1] Abdallah Saaf, Op.Cit., para. 7.
[2] Ibid., para. 8.

والقطاعات الجديدة (الخدمات، والتفوق عن بُعد، إلخ)، وتضمين المغرب تدريجيا في الشبكات العابرة الأوروبية للطاقة والنقل؛

3. تعزيز الروابط بين الجهات الفاعلة الخاصة أو المدنية والكيانات الإقليمية من الطرفين.

علاوة على ذلك، يبدو أن التقارب التنظيمي واعتماد المغرب لعدة معايير ومعايير تابعة للاتحاد الأوروبي قد ساهم بشكل كبير في تحسين الأداء المغربي في قطاع التصدير. بعد انخراط نسبي خلال دخول اتفاق الشراكة حيز التنفيذ في عام 2000 – القاعدة القانونية للعلاقات بين الاتحاد الأوروبي والمغرب وفقًا لروح عملية برشلونة – نرى في عام 2006 استئنافًا للصادرات المغربية التي تجاوزت حاجز 65 مليار درهم، مسجلة زيادة بنسبة 10% مقارنة بالعام السابق[1]. كما ازدادت جاذبية المغرب للاستثمارات المباشرة الأجنبية(IDE) . ففي عام 2006 ، كان ما يقرب من 70٪ من الاستثمارات المباشرة الأجنبية المنفذة في المغرب ناتجة عن بلدان الاتحاد الأوروبي[2]. تبدأ بعد ذلك مرحلة من تحرير التبادل التجاري في القطاع الزراعي وتجارة الخدمات وحق التأسيس.

تمثل الزراعة جزءًا هامًا من التجارة بين المغرب والاتحاد الأوروبي. ففي عام 2005، كانت الواردات الزراعية الاتحادية تمثل أكثر من 13٪ من التجارة الثنائية، وكانت الصادرات الزراعية من الاتحاد الأوروبي إلى المغرب تمثل 5٪ من الصادرات الإجمالية إلى المغرب. منذ دخول اتفاق الشراكة حيز التنفيذ في عام 2000، تدعمت التبادلات الزراعية وتشهد نشاطًا دائمًا. ولقد شهدت هذه الاتجاهات قفزة كمية ونوعية بعد انطلاق المفاوضات في عام 2006 بناءً على خطة العمل الزراعية التي تم تحضيرها بعد مؤتمر وزراء الخارجية الأورو–

[1] H. Abouyoub et L. Jaïdi, Le Maroc entre le statut avancé et l'Union pour la Méditerranée, Fondation Abderrahim Bouabid, « Les cahiers bleus », no 12, 2008.
[2] H. Abouyoub, « L'état des réformes politiques et les défis du processus de Barcelone à moyen terme. Introduction », in S. Florensa (dir.), op. cit. [11], p. 72-77.

متوسطيين الذي عُقد في لوكسمبورغ في ماي 2005. أما تحرير الخدمات، فيُمثل 39٪ من الناتج المحلي الإجمالي للمغرب و 23٪ من إيراداته في الميزانية الجارية[1].

في إطار اتفاق الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والمغرب، لم يكن هناك قائمة منفصلة لتحرير تجارة الخدمات. اعتبر الشريكان أنه يجب تكييف هذا التحرير وفقًا للحالة الخاصة لكل قطاع فرعي، بهدف تيسير الانتقالات اللازمة. ولقد زادت العقبات غير التعريفية المفروضة لضمان حماية المستهلك والبيئة في السوق الداخلية الأوروبية.

يؤكد المغرب على تفوقه على باقي دول الجنوب، مؤكدًا أنه الدولة العربية والإسلامية الوحيدة التي شرعت في حوار حقيقي مع الاتحاد الأوروبي حول قضايا الحوكمة والديمقراطية أو احترام حقوق الإنسان. يحرص الاتحاد الأوروبي والمغرب على تذكير الجميع في كل مناسبة بأن علاقاتهم مبنية على التزام متبادل لتعزيز القيم المشتركة، واحترام قوانين الحق، والديمقراطية، والحوكمة الجيدة، والعلاقات الجارية الطيبة، واقتصاد السوق، والتنمية المستدامة[2].

في علاقته مع الاتحاد الأوروبي، يبدو أن المغرب يسعى بشكل واضح للتميز، ويبدو أن الاتحاد الأوروبي يقدر هذا الهدف. عند إطلاق سياسة الجوار الأوروبية في عام 2003، كان المغرب بالفعل شريكًا مفضلًا للاتحاد الأوروبي في المجالات الاقتصادية والتجارية والمالية والسياسية، وأصبح أول مستفيد من الأموال الأوروبية المقدمة في إطار سياسة الجوار الأوروبية[3].

أفرزت هذه العلاقات الجديدة بين المغرب والاتحاد الأوروبي ثقافة ثنائية تتضمن تحليلًا وتقييمًا وتقديرًا وتوقعات، وكذلك مناقشات سياسية بين الجهات المعنية المؤسسية والجمعيات النشطة. رابط قوي يربط الشريكين. يمكن حتى القول إن هناك تبعية، ولكن الشركاء المعنيين

[1] H. Abouyoub, « L'état des réformes politiques et les défis du processus de Barcelone à moyen terme. Introduction », Ibidem.
[2] Abdallah Saaf, Op.Cit., para. 12.
[3] Ibid., para. 13.

يرون في هذه العلاقة المتميزة ليست بعنصر هيمنة، ولكنها تكريس للمسار الإصلاحي الذي اتخذه المغرب. ووفقًا لهذا التحليل، فإن تقدم البلاد في علاقتها مع الاتحاد الأوروبي يشكل دليلاً على نجاح سياستها العامة ووسيلة إضافية لتبريرها في إطار عملية التشريع الداخلي[1].

هذه العلاقات الثلاثة مع الاتحاد الأوروبي تظهر أهمية هذه العلاقات بشكل أساسي بالنسبة للدول المغاربية. فمنذ عام 1957، كانت أوروبا هي الشريك التجاري الأول للبلدان في هذه المنطقة. هذا العلاقة المفضلة كانت كثيفة بشكل خاص بالنسبة لتونس (حيث تمثل أكثر من 70٪ من تبادلاتها التجارية) والمغرب (60٪)، في حين يبدو أن للجزائر وليبيا شركاء تجاريين أكثر تنوعًا.

جعل عمق هذه التبادلات سوق المغرب مرتبطًا بشدة بالاتحاد الأوروبي. ويبدو الترابط بين الطرفين واضحًا: أوروبا هي الوجهة الرئيسية لصادرات المغرب (بنسبة 65٪) ومصدره الرئيسي للواردات (بنسبة 60٪). من الناحية المطلقة، تصل صادرات الاتحاد الأوروبي إلى 45.4 مليار يورو، في حين تمثل الواردات، التي تتعلق أساسًا بقطاع الطاقة، 80 مليار يورو، أي عجز تجاري سنوي قدره 35.1 مليار يورو لصالح الاتحاد الأوروبي.

تم إجراء العديد من الدراسات حول تكلفة عدم تحقيق فضاء مغاربي متكامل في السنوات الأخيرة. ويبدو أن هذه التكلفة ضخمة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. فيما يتعلق بالعلاقات مع الاتحاد الأوروبي، يُرجح في كثير من الأحيان فرضية أن تشكيل مجموعة إقليمية متكاملة تجمع بين المغرب والجزائر وتونس ستولد مزيدًا من الفوائد. وفقًا لهذا السيناريو، سيزيد الناتج المحلي الإجمالي للفرد في المنطقة بمعدل 22٪ في المتوسط (+ 27٪ في الجزائر، + 22٪ في المغرب، + 16٪ في تونس). يمكن أن يُفسر هذا النتيجة

[1] Abdallah Saaf, Op.Cit., para. 13.

بالفرص التي قد تولدها الوصول إلى أسواق الاتحاد الأوروبي، مما يسمح لحجم الصادرات من المغرب بالضعف في أقل من عقد من الزمن[1].

في هذا السياق، يُعتبر تعميق التكامل مع الاتحاد الأوروبي الخيار الأكثر ذكاء. إذ ستُتيح وصول أسواق الاتحاد الأوروبي لاقتصادات دول المغرب العربي، الذين وقعوا اتفاقات ثنائية مع الاتحاد الأوروبي، زيادة ناتجهم المحلي الإجمالي للفرد بمعدل متوسط سنوي يبلغ 15٪ بين 2005 و2015[2].

بعد دخول اتفاقية لشبونة حيز التنفيذ (2009)، بهدف تعزيز النمو الاقتصادي وتعزيز حضور الاتحاد الأوروبي على الساحة الدولية، تم التركيز بشكل خاص على علاقات الاتحاد الأوروبي مع دول المغرب العربي، التي تتميز عن باقي الدول في الساحل الجنوبي للبحر الأبيض المتوسط كمجموعة فرعية قادرة على التماسك بشكل محتمل.

**الخاتمة:**

في ختام هذا المقياس، يتضح أن فهم العلاقات الأورومغاربية يمثل جوهرًا أساسيًا في دراستنا للعلاقات الدولية. على مر الفصول، انغمسنا في غوامض هذه العلاقات وكشفنا عن طياتها التاريخية والثقافية والاقتصادية. ونتيجة لذلك، ندرك الآن تأثير هذه العلاقات على المشهد الإقليمي والدولي.

تبنّت الدول الأورومغاربية نهجًا حكوميًا مستقلاً لتعزيز التكامل الإقليمي والتعاون الدولي. كما قامت بتحسين الهياكل التحتية وتعزيز القدرات الاقتصادية، مما أدى إلى تعزيز

[1] Abdallah Saaf, Op.Cit., para. 37.
[2] Ibid., para. 38.

الاستقرار والتنمية المستدامة. في هذا السياق، أصبحت العلاقات مع الاتحاد الأوروبي جزءًا لا يتجزأ من رؤيتها للمستقبل.

ومع أن هناك تحديات تبقى تحتاج إلى حلول مستدامة، إلا أن الفهم المكتسب من هذا المقياس يمهد الطريق لاستكمال الحوار حول كيفية تعزيز هذه العلاقات. إن التفاعلات المستمرة والتطورات المستقبلية ستتطلب مزيدًا من البحث والتحليل للمساهمة في تحقيق تكامل أعمق وعمليات تعاون أكبر.

بهذا، نتجلى الفرص والتحديات في مسار العلاقات الأورومغاربية، ونعتبر أن استمرار البحث والاهتمام بتلك العلاقات يمثل مسؤولية مشتركة. تشكل هذه الختامية نقطة بداية لمرحلة جديدة من الفهم والتعاون البناء في سبيل تعزيز استقرار وتطوير هذه المنطقة المهمة في العالم.

يظهر أن دراسة العلاقات الأورومغاربية تتطلب تفاصيل دقيقة وفحصًا عميقًا لتطورات العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. يعكس فهمنا للعلاقات الأورومغاربية تطور السياق الإقليمي والدولي وكيف يؤثر ذلك على مستقبل هذه العلاقات.

في هذا السياق، يبرز دور التكامل الإقليمي والشراكات الدولية في تعزيز التنمية والاستقرار. ومع التحديات التي قد تظهر على هذا المسار، يتعين علينا التركيز على تعزيز الحوار وتعزيز التفاهم المتبادل لتحقيق أهداف مشتركة.

على ضوء التحولات المستمرة، يظهر أن العلاقات الأورومغاربية ليست ثابتة بل تحمل الكثير من الفرص والتحديات. يعتبر الحوار المستمر وتوسيع الآفاق الثقافية والاقتصادية جزءًا أساسيًا من بناء علاقات مستدامة.

إن استكمال دراسة هذه العلاقات يشكل استثمارًا في فهم متعمق للديناميات الإقليمية والدولية. يمكن للتحليل المستمر والأبحاث المستقبلية أن تسهم في تسليط الضوء على مستقبل العلاقات الأورومغاربية وتوجيه السياسات نحو التعاون المستدام والفعّال.

# قائمة المصادر والمراجع:

## I. Books :


1. Kenneth Waltz., Theory of International Politics. Reading, MA: Addison-Wesley, 1979).
2. Joseph S. Nye Jr., Soft Power: The Means to Success in World Politics, (U.S.A.? PublicAffairs: 2004).
3. Samuel Huntington, The Clash of Civilizations: The New World Order, (U.S.A., Simon & Schuster, 1996).
4. Stephen C. Calleya, Evaluating Euro-Mediterranean Relations, (London and New York, Routledge Taylor and Francis Group, 2005).


## II. Articles :


1. Alexander Wendt, Anarchy is What States Make of It: The Social Construction of Power Politics. International Organization, 1992, 46(2), 391-425).
2. Jean-Robert Henry, « Les nouveaux modes de gestion de la proximité euromaghrébine », L'Année du Maghreb, Dossier: Le Maghreb avec ou sans l'Europe ? IX | 2013, pp. 39-56, https://journals.openedition.org/anneemaghreb/1831
3. Abdelwahab Biad, « La construction du Maghreb au défi du partenariat euro-méditerranéen de l'Union européenne », L'Année du Maghreb, Dossier: Le Maghreb avec ou sans l'Europe ? IX | 2013, pp 103-124. https://journals.openedition.org/anneemaghreb/1866#tocto3n2
4. Mebtoul Abderrahmane, « Le Maghreb dans son environnement régional et international. La coopération Europe/Maghreb face aux mutations géostratégiques mondiales », Notes de l'Ifri, avril, 2011.
5. Sid Ahmed Abdelkader, 1998, « Le Maghreb, rencontre avec le troisième millénaire : l'impératif de Barcelone. Rapport introductif », Annuaire de l'Afrique du Nord, vol. XXXV, Paris, CNRS Éditions, p. 1-33.
6. Abdallah Saaf, « Le partenariat euro-maghrébin », In. Khadija Mohsen-Finan, LE MAGHREB DANS LES RELATIONS INTERNATIONALES, CNRS Éditions, pp. 189-211, 2011 (généré le 25 décembre 2023). Disponible sur Internet : <http://books.openedition.org/editionscnrs/22755>. ISBN : 9782271129840. DOI : https://doi.org/10.4000/books.editionscnrs.22755.
7. H. Abouyoub et L. Jaïdi, Le Maroc entre le statut avancé et l'Union pour la Méditerranée, Fondation Abderrahim Bouabid, « Les cahiers bleus », no 12, 2008.